حابي

الأحد 14 يونيو 2020 | 22 شوال 1441 | العدد : 100 | 20 صفحة – 10 جنيهات | رئيس مجلس الإدارة: **مجدي سرحان** | الرئيس التنفيذي ورئيس التحرير: **أحمد رضوان** | اقتصادية تصدر كل أحد

PHC
PIONEERSHOLDINGco.

100 عدد حابي

مهندس هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام

7 ....

الدكتور علي مصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية

6 ....

الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

5 ....

الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

4 ....

الدكتور محمد معيط وزير المالية

3-2 ....

أهم نتائج استطلاع حابي السنوي

- النمو المتوقع أعلى من 3%
- الاستثمار الأجنبي أقل من 7 مليارات دولار
- سعر الدولار أعلى من 16 جنيها
- أفضل توسع أفريقيا
- تقييم المساندة الحكومية إلى حد ما

طالع استطلاع حابي 10-18

د. ماهر عشم

رئيس شركة كومتريكس للتجارة الإلكترونية

ثقافة الحياة وثقافة الموت

اليوم يصدر العدد المئة من جريدة حابي. مر عامان على صدور الجريدة التي في رأيي تتأنق وتتألق عددًا بعد الآخر بمهنية واحترافية عاليتين. حابي ركزت على الحقيقة والمعلومة وتركت الشائعات وكل ما زاد بعده عن المنتصف مما أضاف مصداقية عادة ما تكتسبها الصحف بعد سنوات طويلة وحافظت عليها. أيضًا إدارة الجريدة كانت مدركة من اليوم الأول دور التكنولوجيا في الصحافة والعلاقة بينهما فتتطور عامًا بعد الآخر في منصتها والآليات والأدوات الموجودة بها.
في هذه المناسبة وأود أن أشكر جميع القائمين عليها بإتاحة تلك المساحة الأسبوعية التي أشارك فيها بأفكاري أملا في تغيير بلدنا ومجتمعنا للأفضل.
تزامنت تلك المناسبة الاحتفالية في ظروف رحيل شخص عزيز وغال مجتهد ومثابر. في حياته القصيرة وبجانب المناصب التي تقلدها نجح في الفوز بمحبة الجميع بما فيهم من اختلف معه مرارًا في الرأي. رحيل الأستاذ محسن عادل كان مفاجئًا وصادمًا وحزينًا على كل من له علاقة بمجتمع المال والأعمال بمصر والدليل على ذلك كثرة وقوة التعبير المنشور على صفحات التواصل الاجتماعي منذ سماع خبر مرضه دعاءً ثم رثاءً لشخص يعز علينا فراقه. جاء الخبر وسط أخبار كثيرة حزينة بمرض أحباء ورحيل بعضهم وصارت صفحات التواصل الاجتماعي أشبه بصفحات الوفيات اليومية بالجرائد من كثرة ما تحمل لنا من أخبار سيئة.
احترت في مقالي هل أحتفل بحابي أم أرثي صديقًا غاليًا وقادني فكري إلى عنوان تلك المقالة. اختارت وكالات الأنباء والمحطات الإخبارية في السنوات الأخيرة نقل ونشر أخبار الموت والخوف والدمار. تسابق المحللون في إظهار معرفتهم بسوء المستقبل وكان في أيديهم مقاليد الأمور. اختبرنا في الأزمة العالمية السابقة في 2008 أن معظم توقعات هؤلاء الخبراء ووكالات الأنباء جانبها الصواب. فمعظمهم قال إن الأزمة لن تمر بسهولة وستأخذ سنوات حتى يسترد الاقتصاد العالمي عافيته. تعافى الاقتصاد أسرع بكثير من تلك التوقعات وزاد نموه في دول كثيرة عما قبل الأزمة.
في وسط اضطراب العالم من الأخبار والشائعات والتخبط بسبب قلة المعرفة تجاه الأزمة الحالية وكيفية التعامل معها. في وسط الحزن بسبب رحيل الأحباء والأصدقاء فجأةً من وسطنا وبلا مقدمات. في وسط محاولات الأخبار المستميتة لبث الخوف والذعر والتشاؤم من المستقبل قررت أن أفكر في الحياة لا الموت وأفكر في تغيير الواقع للأفضل لا الخوف مما هو آت. في السطور القادمة أشارك حضراتكم ببعض مما يدور بخاطري من أفكار وعادات أحاول أن أرسخها.
أبدأ يومي بالشكر لله على نعمة يوم جديد فالأزمة جعلتني أكثر إدراكًا ووعيًا أن كل يوم هو هدية من الله وفرصة جديدة لأقوم بالدور الذي أوجدت من أجله. كما أشكر الله على نعم كثيرة أنعم بها عليّ لأن الظروف جارت على الكثيرين وحرمتهم من نعم كثيرة كنت أتعامل معها وكأنها بديهية ولا أدرك أنها عطية الخالق.
أنتقي الأخبار والأخبار فقط ذات المصدر المعلوم وأبعد عن الشائعات أو كل ما هو من مصادر مجهولة وصفراء وأنأى بنفسي بقدر الإمكان عن الجدل الدائر في أي موضوع. فلن يغير الجدل من الأمر الواقع ويستنزف كثيرًا من الطاقة الإيجابية العزيزة في تلك الأيام. وعادة ما تحمل الأخبار نوعين: الأول هو خبر عن أمور خارج دائرة تأثيري ولن تغير من الأمر شيئًا والثاني خبر عن أمور قريبة مني لا بد أن أتفاعل معها. أختار النوع الثاني ولا أعير الأول الكثير من الانتباه.
أبحث عن كل ما هو محفز للأمل وأختار أن أضيء بقلمي وعلى صفحاتي وفي كلماتي شموعًا قادرة على الإنارة في أحلك الظلمات وقهرها. فكم من مرة قرأت كلمات لأصدقاء كانت كالماء البارد في عز حرارة الصيف. كثيرًا ما تكون مهمة شبه مستحيلة فكيف يستطيع لفاقد الشيء أن يعطيه لآخرين؟ عندئذ أدرك أن مصدر النور الحقيقي لا ينطفئ أبدًا وإنما نحن مجرد ناقلي نور ولسنا مصادر له.
أتحوط ولا أخاف وأحاول جاهدًا البحث والعمل فيما يفيد فالعمل قيمة بل سبب للحياة وأعمل غير مبالٍ بالظروف الاقتصادية التي قد تأتي وقد لا تأتي وأتذكر آخر حديث لي مع أمي قبل انتقالها وقد كان عن خطط مشرقة في ظروف صحية صعبة للغد وإن كان الغد قد أتى على كلانا لنفذناها واستمتعنا به وإن لم يأتِ فقد استمتعنا بالتفكير والتخطيط له.
رحمة الله على زميلنا العزيز ومع الحزن على فراقه كل عام وحابي بخير وكل يوم ونختار ثقافة الحياة والجمال والأمل لنقهر معًا ثقافة الموت والقبح واليأس فمنبع الأولى هو الله ومنبع الأخيرة هو عدو الحياة ولنكن جميعًا جنودًا للحياة والجمال والأمل.

دكتور محمد معيط وزير المالية في حوار موسع مع حابي:

مجتمع الأعمال في مقدمة الأولويات.. واهتمام خاص بالصناعة والزراعة

شريحة جديدة من مستحقات أعباء التصدير الشهر المقبل.. وحزم تحفيز إضافية لقطاعات الاقتصاد

ياسمين منير ورضوى إبراهيم

في ظل ظروف استثنائية جدًا، ضاعفت من الضغوط الاقتصادية بكل دول العالم وسط هالة من الضبابية وعدم اليقين، اقتنصت جريدة حابي حوارًا موسعًا مع الدكتور محمد معيط، وزير المالية للتعرف على أدوات الدولة المصرية في مواجهة التداعيات المختلفة لجائحة كورونا، وفلسفة إدارة الأزمة وخطط امتصاص تبعاتها، وكذلك ثمار سلسلة الإجراءات والقرارات التي تم اتخاذها خلال الشهور الأخيرة.
أكد وزير المالية أن دعم مجتمع الأعمال يقع في دائرة الأولويات، كاشفًا عن دراسة ضخ حزم مالية إضافية لتحفيز قطاعات الاقتصاد ومساندة المتضررة، وتقديم دعم خاص بالقطاعين الصناعي والزراعي بعد أن أثبتت الأزمة الحالية قدرتهما على مساندة الاقتصاد خلال هذه المرحلة الحرجة، بالإضافة إلى اعتزام الاعلان عن صرف شريحة جديدة من مستحقات أعباء التصدير مع بداية العام المالي الجديد الشهر المقبل.
كما كشف عن أولويات الأجندة التشريعية وتتضمن تعديلات جديدة في ملف الضرائب العقارية قد تصل إلى إعداد مشروع قانون، إلى جانب وضع تعديلات على قانون التأمين الصحي الشامل في ضوء التحديات التي واجهت التنفيذ على أرض الواقع، علاوة على قانون المالية العامة الجديد، الذي يتم مراجعته حاليًا بين مجلس الوزراء ووزارة العدل، وكذلك التعديلات الخاصة بقانون القيمة المضافة، ومشروع قانون ضريبة الدخل.
وشدد وزير المالية على بث رسائل طمأنة للمستثمرين المصريين والأجانب بصلابة الاقتصاد المحلي واكتسابه الثقة بفضل ما تم حتى الآن في إدارة الأزمة وما تم سابقًا من إصلاحات اقتصادية، واعدًا بتنفيذ مزيد من الإصلاحات الهيكلية، والاستمرار في السياسات الهادئة والمستقرة، وتقديم دعم متواصل لمجتمع الأعمال في إطار هدف أساسي هو الإبقاء على استمرار القطاعات الاقتصادية المختلفة مع الاهتمام بالصحة والحماية الاجتماعية.
كما بعث برسالة لمستثمري سوق المال بأن الدور الآن عليكم في مساندة البورصة ودفع مؤشراتها في الاتجاه الإيجابي، مؤكدًا أن كل المطالب والنقاط التي أثيرت خلال العام المالي المنتهي تم الاستجابة لها، ومبشرًا في الوقت نفسه بالاستعداد الكامل لاستئناف برنامج الطروحات الحكومية فور ظهور مؤشرات تسمح بالتحرك في هذا الملف.
وتفاصيل أخرى في سياق الحوار التالي:

الأزمة فرضت متطلبات تستدعي زيادة الإنفاق في القطاعات ذات الأولوية.. وفي مقدمتها الصحة والتموين

قدرة القطاعين الصناعي والزراعي على مساندة الاقتصاد برزت في الأزمة.. ونعمل على تذليل كل العقبات

الأزمة تسببت في تعديل كل توقعات العام المالي المنتهي.. ويصعب التكهن بالقادم

ضغط وشدة وقسوة الأزمة الراهنة كبير ويتطلب تكاتف الحكومة وكل قطاعات الدولة

مرحلة زلزال كورونا ستمتد لثلاثة أشهر أخرى.. ومع نهاية سبتمبر ستضح الأمور على صعيد فتح الأجواء والحدود

حابي: في البداية.. كيف تفاعلت وزارة المالية مع تأثيرات فيروس كورونا على الاقتصاد والقطاعات الاستثمارية المختلفة؟

معيط: بالطبع هناك تأثيرات متعددة لأزمة فيروس كورونا، كما أن أثر الأزمة يأتي من عدة اتجاهات، فهناك التأثيرات الخاصة بانخفاض معدلات النمو وما يرتبط به من زيادة عدد العاطلين خاصة بالقطاعات التي تأثرت بشكل كامل جراء الوضع الحالي، مثل السياحة والطيران وما يرتبط بهما من صناعات وأنشطة، وكذلك القطاع الترفيهي بما في ذلك السينمات والمسارح والمقاهي التي توقفت بشكل تام.
كما أن زيادة عدد المتعطلين عن العمل وتوقف المنشآت والكيانات الاقتصادية يؤثر على الجانب الآخر في انخفاض إيرادات الدولة، وفي الوقت نفسه تفرض الأزمة ذاتها متطلبات تستدعي زيادة الانفاق في عدد من القطاعات ذات الأولوية.
فقطاع الصحة على سبيل المثال يواجه أزمة في غاية الشدة وبالتالي سيحتاج إلى إنفاق المزيد، كما أن مواجهة القلق الذي ساور المواطنين من مخاوف نقص السلع الغذائية والأدوية والمنتجات المتعلقة بالمنظفات والمطهرات وضع ضغطًا كبيرًا على عاتق الدولة لمقابلة هذه المتطلبات، ما يعني توفير اعتمادات مالية إضافية للجهات التي تحتاج زيادة الإنفاق، فوزارة التموين كمثال تحتاج إلى توافر المخزون بكمات أكبر من السلع الأساسية كالقمح، خاصة في ظل التخوف من الاضطرابات التي حدثت بالأسواق العالمية والتي بلغت حد الهلع في بعض البلدان، لدرجة جعلت الجميع في حالة عدم تيقن وعدم تأكد دفعت البعض إلى تفضيل الاحتفاظ بمخزون إضافي وعدم طرح السلع في الأسواق العالمية.
ومع كل هذا الاضطراب، امتدت حالة الخوف والهلع للمستثمرين حول العالم مما أثر على قراراتهم ودفع تجاه المزيد من الحيطة والحذر والابتعاد عن مخاطر الاستثمار، خاصة في الأسواق الناشئة.
وبالتأكيد فإن كل هذه التداعيات عندما تجتمع تضع صانع القرار تحت ضغوط شديدة للغاية، وأجواء غير طبيعية للإدارة، خاصة مع السعي في الوقت نفسه لإرسال رسالة طمأنة للمجتمع بعدم القلق، وأن لدينا القدرة على إدارة الأزمة رغم شدتها وقسوتها.
وأعتقد أنه من خلال الحكومة وتوجيهات القيادة السياسية، وتكاتف كل أجهزة الدولة وكذلك مجتمع الأعمال، الذي أحب أن أحييه على الدور الذي قام به على صعيد التعاون مع الدولة والتكاتف معها في هذه الظروف الصعبة، استطعنا أن نصل إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات واتخاذ قرارات ومشروعات قوانين وقوانين استهدفت جميعها التخفيف من وطأة أثر الأزمة والعمل على إدارتها بهدوء.
وخلال الفترة الأخيرة نجحت وزارة المالية في السيطرة على كثير من تباعات الأزمة فيما يتعلق بجوانب الايرادات والمصروفات وتوفير احتياجات الدولة بالقطاعات المختلفة، كما نتحرك بصورة مستمرة لتنفذ أي متطلبات جديدة.

وتم التحرك فورًا لتنفيذ توجيهات الرئيس بتوفير 100 مليار جنيه للإنفاق على المتطلبات العاجلة للتعامل مع الأزمة وتخفيف تداعياتها، كما صدرت مجموعة القوانين التي تم الاتفاق عليها.
ونحن نرى كوزارة المالية أن هذه الفترة تتطلب تكاتف الحكومة وكل قطاعات الدولة لأن ضغط وشدة وقسوة الأزمة الراهنة كبير.

حابي: لم تظهر بعد مؤشرات مبشرة عالميًا بقرب انتهاء الأزمة، كما أن حالة الخوف والهلع ما زالت قائمة بين المستثمرين.. كيف ترى امتداد تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد المحلي خلال الفترة المقبلة؟

معيط: بدون أدنى شك هناك أزمة كبيرة، وهي مثل الزلزال القوي الذي هز العالم بأكمله، وفي اعتقادي أنه حتى هذه اللحظة ورغم تخفيف وطأة الزلزال تدريجيًا إلا أننا ما زلنا في نفس المرحلة، وبالطبع بعد الزلزال ستأتي مرحلة التوابع والتعامل مع آثاره.
والمشكلة أن العالم رغم أن كثيرًا من الدول بدأت تتخذ إجراءات للتعايش والتخفيف من الإغلاق والإجراءات الاحترازية، لكن الأوضاع لم تتطور كثيرًا.
فنشاط الطيران على سبيل المثال ما زال في نفس حالته، وكثير من الدول لا تسمح لأحد بدخول حدودها، وفي اعتقادي يمكن تقسيم الستة أشهر المقبلة إلى شقين، الأول هو امتداد للمرحلة الجارية لمدة ثلاثة أشهر، ومع نهاية سبتمبر قد تكون الأمور أكثر وضوحًا سواء على صعيد فتح الأجواء والحدود، أو من الممكن خلال هذه الفترة التوصل إلى لقاح أو دواء من فيروس كورونا، أو أن تتراجع حدة تأثيره على صحة البشر.

تأثير امتداد الأزمة ما زال غير واضح.. وأبلغنا البرلمان بمراجعة كل تقديراتنا قبل نهاية ديسمبر

وبالطبع من الناحية الاقتصادية جميع الدول ستتأثر، وهناك توقعات بنمو سالب في العديد من دول العالم، ولا جدال في تأثر الأسواق العالمية، كما أن كل المستهدفات يعاد دراستها وتحديدها مرة أخرى، مع وضع سيناريوهات مختلفة للتعامل مع آثار الأزمة وتداعياتها على أداء الاقتصاد وقطاعاته المتنوعة.
فهناك عمليات مراجعة مستمرة لتأثير هذا الزلزال العالمي وتوابعه وتأثيراته على الاقتصاد التي من المتوقع أن تستمر لفترة.
وعلى صعيد الاقتصاد المصري بالطبع تأثرنا، فقد كان لدينا طموح شديد لتحقيق معدل نمو 6٪ ولكن خفضنا توقعاتنا وفقًا لوزارة التخطيط إلى حدود 4٪.
كما كنا نستهدف الوصول إلى 7.2٪ معدل عجز كلي نزولًا من 8.2٪ العام الماضي، ولكن سيكون عندنا عجزًا أكبر في حدود 7.9٪، كذلك تراجع المستهدف الخاص بالفائض الأولي من 2٪ إلى ما يقرب من 1.5٪. وهذه المؤشرات تتعلق بأداء العام المالي المنتهي هذا الشهر، ولكن تأثير امتداد الأزمة خلال الفترة المقبلة ما زال غير واضح، ولحين ظهور آثار الزلزال كاملة، والتعرف على توقيت توقفه وتوابعه وآثاره السلبية المختلفة، ستظل الأمور في حالة من عدم التأكد والتيقن وبالتالي أبلغنا مجلس النواب باعتزامنا مراجعة كل تقديراتنا قبل نهاية ديسمبر.

حابي: ما هي توقعاتك المبدئية لمؤشرات أداء الاقتصاد المحلي خلال الشهور الثلاثة المقبلة التي تمثل الربع الأول من العام المالي الجديد؟

معيط: الربع الأول سيكون امتدادًا للأزمة الحالية، ولكنه في النهاية هو جزء من السنة المالية وليس عامًا كاملًا، وأعتقد أن كثيرين حول العالم لا يستطيعون التنبؤ بأي مؤشرات تتعلق بهذه الفترة، خاصة في ظل ضبابية توقيت خروج العالم من حالة الإغلاق.
فلا أحد يعلم توقيت عودة الطيران أو استئناف نشاط التجارة العالمية ونفس الشيء بالنسبة لمجالات كثيرة، فهناك حالة عدم يقين uncertainty عالية للغاية، وبالتالي التقديرات صعبة ولا يمكن التكهن بها خاصة أننا نتحدث عن فترة زمنية قصيرة.
فكل دول العالم حاليًا في حالة إدارة أزمة، والجميع يراجع التوقعات بصورة مستمرة، حتى إن كل المؤسسات الدولية أعادت وتعيد تقييم توقعاتها وفقًا لتطورات الأوضاع والآثار الفعلية التي تخلفها الأزمة كل يوم.
وبالتالي هناك الكثير من الأرقام المتوقعة، ولكن في وجهة نظري كل هذه التقديرات ونحن في وسط الأزمة لا تتعدى كونها تكهنات قد تحتمل الصواب أو الخطأ جزئيًا، لذلك علينا أن نستغرق الوقت المناسب لحين اتضاح الأبعاد الكاملة للموقف الراهن.

حابي: هل سيتم اتخاذ إجراءات جديدة لمواجهة تداعيات فترة امتداد الأزمة؟

معيط: بالنسبة للمجتمع والاقتصاد ككل، أعتقد أننا أعلنا عن الإجراءات المستهدفة.
ولكن على صعيد الحكومة وإدارتها للموازنة، ننظر حاليًا في المجالات التي نحتاج أن نتخذ بها إجراءات تقشفية على مستوى الحكومة لمدة الستة أشهر القادمة على الأقل بهدف دعم قدرتنا على استيعاب جزء من تابعات الأزمة الراهنة.

حابي: ما هي الإجراءات التقشفية المحتملة على مستوى الحكومة؟

معيط: لم تتحدد بعد ولكنها أمور خاصة بموازنات الحكومة، فمن الممكن أن يتم تخفيض أو تجميد نفقة معينة، وهذه النفقات لن يكون لها تأثير على فرص العمل.
فعلى سبيل المثال نحن حاليًا في مرحلة لا يتم خلالها إقامة مؤتمرات أو سفريات، وهذه البنود من الطبيعي أن تكون متوافرة بموازنة الدولة ولكنها أصبحت من البنود التي توقفت وفقًا لطبيعة الأزمة، وبالتالي يمكن تجميدها ومراجعة الأمر بعد ستة أشهر.
فعلى جانب المصروف من الممكن أن يتم تجميد هذه المصروفات وغيرها الكثير من الأمثلة لحين اتضاح الرؤية والمدى الزمني للأزمة، وأحب أن أؤكد أن الإجراءات ستكون حكومية فقط خلال هذه المرحلة.

دراسة إجراءات تقشفية على مستوى الحكومة لمدة 6 أشهر تشمل تخفيض أو تجميد نفقات غير مؤثرة على فرص العمل

حابي: ما هو حجم ما تم إنفاقه حتى الآن من حزمة التحفيز المالي البالغ قيمتها 100 مليار جنيه؟ وما هي القطاعات المستفيدة حتى الآن؟

معيط: أعلنا منذ شهر عن إنفاق 40 مليار جنيه، ونحن حاليًا نحدث قائمة الإنفاق، ولكن بشكل عام نفذنا خلال الفترة الأخيرة التوجيهات الرئاسية في العديد من الأمور.
على سبيل المثال تم تخصيص 3 مليار جنيه لدعم الصادرات، وتوفير قرض لدعم الطيران بقيمة 2 مليار جنيه، وثلاثة مليارات لدعم شركات السياحة، ومثلهم للعمالة غير المنتظمة جار الصرف منهم حاليًا.
كما دبرنا أكثر من 6 مليارات جنيه إضافية لقطاع الصحة، كذلك دعم المستشفيات الجامعية، ودبرنا احتياجات إضافية لوزارة التموين لتوفير المستلزمات السلعية ما بين 3 إلى 4 مليارات جنيه.
كما تم تقديم تمويلات إضافية سريعة في أوجه عديدة شملتها التوجيهات الرئاسية، ومستمرون في تقديم الدعم لمختلف القطاعات، فهي عملية مستمرة لن تتوقف لحين انتهاء الأزمة.

حابي: هل سيتم ضخ حزم جديدة لتحفيز الاقتصاد؟

معيط: لدينا هدف هو أن تظل القطاعات الاقتصادية مستمرة، وندرس حاليًا حزمًا تحفيزية جديدة للاقتصاد، تبدأ مع انطلاق السنة المالية الجديدة، ووزارة المالية تعكف حاليًا على دراسة هذه الحزم.

حابي: ما هو حجم الحزم التحفيزية الجديدة؟ وخطط إنفاق الرصيد المتبقي من حزمة ال 100 مليار جنيه؟

معيط: ندرس حاليًا حجم التمويل المطلوب وطبيعة كل إنفاق لتحديد مدى إمكانية تغطيته من الموازنة أو من الاحتياجات المالية الإضافية أو المتاحة بالحزمة المالية التي يتم استغلالها حاليًا، وبالتالي حجم الحزم الجديدة لم يتحدد بعد وما زال قيد الدراسة.

حابي: هل سيتم صرف شريحة جديدة من رد أعباء الصادرات خلال الفترة المقبلة؟ وكم قيمتها؟

معيط: سنستمر في صرف شرائح جديدة، فحاليًا جار صرف الشريحة الاخيرة التي أقرها الرئيس عبد الفتاح السيسي وقيمتها 3 مليارات جنيه، فهذه الحزمة المالية بدأ صرفها في شهر أبريل وستستمر حتى نهاية الشهر الجاري، ومع بداية السنة المالية الجديدة سيتم الإعلان عن الحزمة المرتقبة من رد أعباء الصادرات.

حابي: هل تم سداد إجمالي مستحقات شركات البترول الأجنبية؟

معيط: هذا السؤال يوجه لوزارة البترول، فنحن لا نتعامل مع الشركات أو لدينا علاقة بمستحقاتها.
فالعلاقة دائمًا بين وزارتي المالية والبترول تقتصر على الالتزامات المقررة وفقًا لقانون ربط الموازنة، وليس لي دور في تحديد أوجه توظيفها.

حابي
ترخيص من شركة كونكورد-لندن
APO- 740386

مديرا التحرير: ياسمين منير — رضوى إبراهيم
المدير الفني: محمد يوسف
مدير الإنتاج: محمد السيد
المدير الادارى: محمد عبدالحميد
الطباعة والاشتراكات والتوزيع: مؤسسة الأهرام — 02-27703331/2
التسويق والاعلانات: حابى للدعاية والاعلان
التحرير والاعلانات: 6 شارع عبدالرازق محمد - وزارة الزراعة - الدقي
تليفون 02-37481174

جارٍ تحديد حجم حزم التحفيز الجديدة بالتوازي مع تنفيذ التوجيهات الرئاسية لدعم القطاعات من حزمة الـ 100 مليار جنيه

تعديلات جديدة في ملف الضرائب العقارية قد تصل لإعداد مشروع قانون متكامل

تعديل قانون التأمين الصحي الشامل لمواجهة تحديات التطبيق على الأرض

قانون المالية العامة الجديد يراجع بين مجلس الوزراء والعدل قبل الرفع للبرلمان

قطاعات الإنشاءات وتكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة تتمتع بفرص قوية للنمو وعلينا الاستفادة من ذلك

أجندة الطروحات الدولية تتحدد بعد إقرار الموازنة ثم التشاور مع المجموعة الاقتصادية والبنك المركزي

تحديد تأثر الحصيلة الضريبية بالجائحة لن يتم قبل شهر.. ومئات الشركات استفادت من مبادرات التقسيط والتصالح

نرجح استمرار خفض الدين ولكن بمعدل أقل من المستهدف ما بين 85.5% إلى 86% بالعام المالي المنتهي

سددنا جميع التزامات الديون الخارجية في مواعيدها رغم الأزمة القاسية.. والتأجيل غير وارد إلا إذا قرر العالم ذلك

حابي: كيف راعت الموازنة الجديدة تداعيات أزمة كورونا؟

معيط: بالتأكيد كل العوامل المحيطة ستؤثر على موازنة العام المالي الجديد، ونفس الأمر ينطبق على اقتصادات مختلف دول العالم، فكل البنود تأثرت سواء الإيرادات أو المصروفات، والعمالة ومعدل النمو وغير ذلك.

حابي: ما هي القطاعات التي نراهن عليها في قيادة النمو خلال العام المالي الجديد؟

معيط: بالتأكيد هناك قطاعات ما زالت تتوافر بها فرص جيدة مثل قطاع الإنشاءات، كما يتمتع قطاع تكنولوجيا المعلومات بفرص قوية للنمو، وكذلك يوجد مجال واسع للنمو بقطاع الطاقة المتجددة، وغيرها الكثير من القطاعات التي تتمتع بفرص جيدة وعلينا أن نستفيد من ذلك.

حابي: ما هي خطط الإصدارات الدولية في العام المالي الجديد.. وكم تبلغ قيمة أقرب طرح سندات في السوق الدولية؟

معيط: هذا الأمر يحتاج إلى سلسلة من الإجراءات، فمن اللازم أن يتم اعتماد الموازنة في البداية، ثم تبدأ وزارة المالية في عرض الأمر على مجلس الوزراء بعد استيفاء المناقشات مع المجموعة الاقتصادية، وكذلك التشاور مع البنك المركزي، ثم بعد ذلك يصدر قرار من مجلس الوزراء بناء عليه تتحرك وزارة المالية في إجراءات الطرح.

كل هذه الأمور لم تحدث بعد، كما أننا انتهينا من إصدار دولي خلال فترة قريبة.

حابي: هل يمكننا التحدث عن أجندة مبدئية للطروحات الدولية المحتملة؟

معيط: الموازنة لم تعتمد بعد، وهي تمثل المظلة القانونية التي سنتحرك على أساسها، فالموازنة حاليًا ما زالت تناقش بمجلس النواب.

وبعد اعتماد الموازنة سيتم مناقشة المجموعة الوزارية الاقتصادية والتشاور مع البنك المركزي ثم رفع الأمر لمجلس الوزراء، وغيرها من الإجراءات التي ذكرتها.

حابي: ما هو حجم الحصيلة الضريبية حاليًا؟

معيط: ما زال أمامنا ما يقرب من شهر على انتهاء الموسم، وبالطبع لا جدال أن الحصيلة تأثرت سلبًا بسبب الأوضاع التي تمر بها البلاد جراء جائحة كورونا، ولكن تحديد مقدار التأثير بدقة لن يتم قبل شهر من الآن.

ولكن بدون أدنى شك تأثرنا سلبًا، وهناك قرارات وقوانين صدرت تتعلق بتقسيط الضريبة وإلغاء الغرامات وفوائد التأخير، فنحن مقدرون تمامًا الظروف العصيبة التي يمر بها مجتمع الأعمال وقطاعات الاقتصاد والتي ستؤثر على الدولة مثلما تؤثر عليهم.

حابي: هل استفاد عدد كبير من الشركات بالقرارات المتعلقة بتقسيط الضرائب وإلغاء الغرامات؟

معيط: بالتأكيد مئات الشركات استفادت من هذه التسهيلات، فقطاع السياحة بأكمله على سبيل المثال استفاد من هذه الأمور بما في ذلك نشاط الفنادق، إلى جانب القطاعات التي واجهت ظروفًا صعبة وتراجعًا في السيولة بسبب الأوضاع الجديدة، سواء على صعيد التأثر السلبي أو بلوغ حد الإغلاق الكامل.

كما أن مئات الشركات تقدمت لعمليات التصالح، وبعضها انتهى بالفعل من الإجراءات، ونحن مستمرون في العمل بهذا الملف.

حابي: هل يتم دراسة تسهيلات جديدة تتعلق بالضرائب أو الجمارك؟

معيط: التسهيلات تصدر من خلال القوانين وتم الانتهاء بالفعل من كل القوانين.

ويتبقى قانون الإعفاء من الغرامات وفوائد التأخير القديمة، والذي حصل بالفعل على موافقة مجلس الوزراء وقد يكون وصل إلى البرلمان ولكنه لم يصدر بعد.

فكل هذه الإجراءات يجب أن تصدر بقوانين وهذا الأمر يتطلب إجراءات، كما أن الدورة التشريعية قاربت على الانتهاء مع حلول الشهر الجديد.

حابي: كيف تغير وضع الدين المحلي بعد أزمة كورونا؟

معيط: كنا متقدمين بقوة في هذا الملف، فقد شهد معدل الدين إلى الناتج المحلي تراجعًا مستمرًا منذ 2017/6/30 حيث بلغ 108٪ ليتراجع في العام التالي أي في 2018/6/30 إلى 98٪، ثم تراجع بنهاية العام المالي في 2019/6/30 إلى 90.2٪.

وكانت توقعاتنا تستهدف الوصول إلى مستوى 83٪ بنهاية العام المالي هذا الشهر.

ولكن مع انخفاض النمو المتوقع من 6٪ الي 4٪ بالإضافة إلى زيادة توقعات العجز من 7.2٪ إلى 7.9٪، مما سيكون له أثر على الدين، وبالتالي توقعاتنا النهائية ترجح استمرار خفض الدين ولكن بمعدل أقل من المستهدف، ليتراجع من 90.2٪ إلى ما بين 85.5٪ إلى 86٪ وذلك بدلًا من 83٪.

حابي: كيف تتوقع مسار الدين خلال الفترة المقبلة؟

معيط: من الصعب تحديد ذلك بدقة حاليًا.

حابي: هناك اتجاه دولي لتقديم تسهيلات في ملف الديون الخارجية سواء بالجدولة أو تأجيل تحصيل الأقساط في إطار جهود مواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا.. هل تدرس الاستفادة بهذه المبادرات؟

معيط: مصر من الدول الملتزمة بسداد التزاماتها في مواعيدها لكل المتعاملين معها، ولكن لو العالم قرر شيئًا ما أو المؤسسات المالية اتخذت قرارًا بهذا الشأن، فسينطبق علينا مثل غيرنا.

وما أحب أن أؤكد عليه هو أن مصر حتى وسط هذه الأزمة القاسية، سددت جميع التزاماتها في مواعيدها بالكامل.

حابي: إلى أي مدى ترى أن تقييم المؤسسات الدولية لمصر يعبر عما تم بها من إصلاحات اقتصادية؟

معيط: علينا النظر إلى كم الدول التي شهدت تراجع تصنيفها الائتماني خلال الفترة الأخيرة، وكذلك النظر إلى قائمة الدول التي تم تثبيت تصنيفها، فلم يرد إلى علمي وجود دول تم رفع تصنيفها الائتماني، حيث اقتصرت المراجعات على الخفض أو التثبيت.

سنجد أن مصر من الدول القليلة التي تم تثبيت تصنيفها الائتماني، وكذلك تثبيت النظرة المستقبلية لاقتصادها، وهذا يعد فضلًا كبيرًا من الله في هذه الأزمة القاسية والظروف العصيبة.

وعلينا الأخذ في الاعتبار أن الجميع حاليًا يضع تقديرات وتوقعات في ظل حالة من عدم التقين، لذلك الكل يتخذ نوعًا من الحيطة والحذر الشديدين حتى لا تحيد التقديرات كثيرًا عن الواقع إذا تطورت الأوضاع

ومن الجيد جدًا أن نكون في هذا الوضع بكل ما يحمله من صعوبات، وأن تحافظ المؤسسات الدولية المصدرة لتصنيفات الدول على نظرتها لمصر وتقييمها لوضع الاقتصاد.

ولكن إذا لم تحدث جائحة كورونا وتداعياتها الواسعة، كان تصنيف مصر سيرتفع ويتحرك في اتجاه أفضل.

حابي: في تقديرك متى يمكن النظر في استئناف برنامج الطروحات الحكومية؟

معيط: بمجرد أن تصبح الظروف مواتية، نحن جاهزون.

حاليًا ننهي سنة مالية وبمجرد أن نرى مؤشرات تحسن الأوضاع بما يسمح بالتحرك سنبدأ في ذلك على الفور فنحن على أتم استعداد للتحرك.

حابي: ما هي الرسالة التي توجهها للمستثمرين وللقطاع الخاص؟

معيط: أقول للمستثمر الأجنبي أنه رغم أن الأزمة شديدة وقاسية على العالم بأكمله لكن كما رأيتم الاقتصاد المصري والدولة المصرية استطاعت أن تمتص جزءًا كبيرًا جدًا من الصدمة، وأن تتعامل معها بهدوء وإدارة مخططة.

وأعتقد أن هذه الإدارة وهذا التعامل مع الأزمة اكتسب الثقة، وأرى حرصًا شديدًا جدًا على تأكيد هذه الثقة والاستمرار في تنفيذ السياسات بصورة هادئة ومستقرة، ونتمنى بعد انتهاء هذه الأزمة أو أن يقل تأثيرها أن تعودوا للاستثمار في مصر.

وللمصريين أقول: أتمنى أن نكون على قدر ما استطعنا نجحنا في التخفيف من آثار الأزمة عليكم فنحن ندرك شدتها، ونأمل خلال الفترة المقبلة أن يكون لدينا سياسات أكثر وأكثر لدفع الاقتصاد.

ونقول للمستثمرين بشكل عام من المصريين والأجانب: ستجدون في مصر دولة أنفقت مليارات على البنية التحتية وتجهيزها ولديها سياسات مستقرة ونفذت إصلاحات، وسنستمر في تنفيذ مزيد من الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد المصري، فمصر دولة واعدة ومع انقشاع هذه الغمة نأمل أن يعود تدفق الاستثمارات وتحقيق الأرباح.

حابي: ما هي الرسالة التي توجهها لمستثمري سوق المال؟

معيط: أعتقد أن الحكومة مع هيئة الرقابة المالية والبورصة وشركة مصر للمقاصة حققنا كل طلبات المستثمرين، ونتمنى أن يكون ذلك دافعًا قويًا حتى نرى البورصة وسوق المال المصري يتحرك في اتجاه إيجابي.

نحن متجاوبون ومتفاعلون وأعتقد أن كل النقاط التي تم إثارتها خلال عام المالي 2019 /2020 تم حلها والاستجابة لكل الطلبات وأصبح الدور عليكم.

حابي: ما هي الرسالة التي توجهها لجريدة حابي بمناسبة صدور العدد رقم 100 ومرور عامين على أول إصدار؟

معيط: أتمنى لكم كل التوفيق والاحتفال بمئات الإصدارات.. كل عام وأنتم بخير.

د. عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

المستقبل للمجتمعات الأكثر قدرة على امتلاك التكنولوجيا

أزمة كورونا شكلت ملامح واقع جديد و«الرقمنة» تتحول الى منهج حياة

الإجراءات الاحترازية تساهم بقوة فى تسريع استراتيجية التحول الرقمي

ياسمين منير ورضوى إبراهيم

قال الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إن الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا غيرت أنماط الحياة ودفعتها للنمط الرقمي على مستوى العالم ككل خلال الوقت الحالي، وهو ما ساهم بقوة في تسريع وتيرة تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي بالسوق المصري.

وكشف طلعت في حوار مع جريدة «حابي»، عن استعدادات الوزارة وخطتها لمواكبة احتياجات المجتمع بعد هذه التغييرات، خاصة فيما يتعلق بملف التعلم عن بعد وممارسة الأعمال من المنازل.

وأكد وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن أزمة كورونا ألقت المزيد من المسئولية على عاتق القطاع، لتوفير الحلول التكنولوجية اللازمة بكل المجالات خلال فترة قصيرة، وبما يتلاءم مع الواقع الجديد الذي شكلته الأزمة، والذي سيعتمد على آليات التكنولوجيا بصورة أكبر اقتصاديا واجتماعيا.

واستعرض طلعت أهم الإجراءات التي اتخذتها وزارته لتشجيع المواطنين على البقاء بالمنازل، وإجراءات دعم شركات القطاع في مواجهة الآثار السلبية لفيروس كورونا على أعمالها، على الرغم من أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من القطاعات الأقل تأثرا بتداعيات كورونا، وكان من أبرز هذه الإجراءات تعجيل إجراءات صرف المساندة التصديرية للشركات المحلية، ومنح أولوية الصرف للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وأضاف أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مستمرة في تطوير وتوسيع شبكة البنية التحتية، وتستعد لتنفيذ المرحلة الثانية بمشروع رفع كفاءة الإنترنت خلال النصف الثاني من العام الجاري.

كما تستعد الوزارة لإطلاق أول ثلاثة حزم من خدمات الحكومة الإلكترونية، والمتمثلة في تجديد رخص السيارات، وخدمات التوثيق واستخراج التوكيلات، وتجديد بطاقات التموين.

تفاصيل الحوار مع وزير الاتصالات في السطور التالية:

حابي: إلى أي مدى ساهمت الإجراءات الوقائية من فيروس كورونا في تسريع وتيرة تنفيذ خطة التحول الرقمي في عدد من المجالات، وما هي آخر تطورات الخطة في ضوء المستجدات المصاحبة لتفشي فيروس كورونا؟

طلعت: بالطبع ساهمت الإجراءات الاحترازية التي تم إعلانها لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على مستوى العالم ككل، في تغيير أنماط الحياة للنمط الرقمي، وبالتالي ازداد الوعي لدى المواطنين في مصر بأهمية التحول الرقمي والفرص المتنوعة التي توفرها التكنولوجيا لإتاحة خدمات تتسم بالمرونة والتميز عن نظيرتها التقليدية، وهو الأمر الذي سيساهم بقوة في تسريع عمليات التحول الرقمي، وهذا أمر جيد للغاية.

والتحول الرقمي مسئولية مشتركة لا تخص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فقط، ونتعاون مع كافة الأجهزة ومؤسسات الدولة لتنفيذ استراتيجية بناء مصر الرقمية، عبر مشروعات تطوير الخدمات الحكومية وتقديم الدعم الفني وإعداد الكوادر العاملة في وحدات التحول الرقمي.

وبدأنا بالفعل تنفيذ مشروع تجريبي للتحول الرقمي بمحافظة بورسعيد من خلال ميكنة القطاعات الحكومية والخدمية بها، وربطها بقواعد البيانات الموحدة للدولة وذلك بالتعاون مع القطاعات مقدمة الخدمة، تمهيداً لتعميم التحول الرقمي في جميع محافظات الجمهورية، وهناك 80 خدمة حكومية متوفرة على المنصة الرقمية للمحافظة حاليا.

كما نستكمل العمل في تنفيذ مشروع نقل الحكومة إلى العاصمة الادارية الجديدة، بالإضافة إلى أننا نتعاون حاليا مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتنفيذ التكليف الرئاسي بشأن الإسراع في عملية تحول الجامعات إلى جامعات رقمية.

حابي: ما هي الخدمات الجديدة التي تستعد وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لإطلاقها في إطار الخطة القومية للتحول الرقمي؟

طلعت: نستعد لإطلاق أول ثلاثة حزم من خدمات الحكومة الإلكترونية خلال الفترة المقبلة، وسيتم تعميمها على مستوى الجمهورية ضمن مشروع التحول الرقمي، ومنها خدمات تجديد رخص السيارات بالتعاون مع النيابة العامة ووزارة الداخلية، وخدمات استخراج وتجديد بطاقات التموين بالتعاون مع وزارة التموين.

إضافة إلى خدمات التوثيق واستخراج التوكيلات بالتعاون مع وزارة العدل.

د. عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

إطلاق أول 3 حزم من خدمات الحكومة الإلكترونية قريبا.. ومن بينها تجديد رخص السيارات وبطاقات التموين

تداعيات كورونا ألقت مسئولية أكبر على عاتق قطاع الاتصالات فى كل المجالات وخلال فترة قصيرة

حابي: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أكثر القطاعات التي استفادت خدماتها من الأزمة على عكس عدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى.. كيف ترى ذلك، وكيف يمكننا تعظيم الاستفادة منه في خطط الوزارة للفترة المقبلة؟

طلعت: تداعيات فيروس كورونا ألقت بالمزيد من المسئولية على عاتق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نحو توفير التكنولوجيات الرقمية في كافة قطاعات الدولة وخلال فترة قصيرة.

وأرى أن الأزمة شكلت ملامح واقع جديد لن ينتهي بمرورها، ولكن سيصبح منهج حياة وسيكون هناك اعتماد أكبر على الآليات التي توفرها التكنولوجيا لممارسة الأعمال والتعلم والتواصل الاجتماعي خلال الفترة المقبلة.

فالعالم بعد كورونا مختلف عما قبلها، والمتغيرات الحالية أكدت على أهمية استخدام التكنولوجيا التي استطاعت أن تعالج وتخفف من الآثار السلبية للأزمة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير.

وبالتالي فإن المستقبل سيكون للمجتمعات الأكثر قدرة على امتلاك التكنولوجيا، والتي لديها شباب قادر على تطويعها لخدمة مجتمعه، وهو الأمر الذي سيسهم في تحفيز الشباب والشركات على ابتكار المزيد من الحلول التكنولوجية، علاوة على تشجيع المجتمع على تعزيز آليات الشمول المالي والدفع الالكتروني، خاصة أن التوسع في استخدام المنصات الرقمية والتجارة الالكترونية.

إضافة إلى زيادة الاعتماد على تطبيقات الذكاء الإصطناعي، وتتيح هذه الممارسات الحديثة حزمة من الفرص الواعدة للشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

حابي: ماهي التحديات التي قد تكون نشأت جراء الإجراءات المرتبطة بمواجهة تفشي فيروس كورونا أمام المشروعات القومية التي تتبناها الوزارة خلال الفترة الحالية، خاصة فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية للاتصالات؟

طلعت: نمتلك رؤية استراتيجية نعمل من خلالها بالتعاون مع قطاعات الدولة لتمكين المجتمع من التحول الرقمي ومستمرين في العمل بها بصورة مستقرة ومنتظمة.

فعلى سبيل المثال، قمنا خلال عامين بتنفيذ خطة عمل متكاملة لتطوير البنية التحتية على مستوى جميع محافظات الجمهورية، عبر ضخ استثمارات قيمتها 30 مليار جنيه لتطوير شبكات الاتصالات والاعتماد على أحدث التقنيات العالمية في هذا المجال والمتمثلة في تكنولوجيا الألياف الضوئية.

وهذه الاستثمارات ساهمت في رفع كفاءة الإنترنت، وتضاعف متوسط سرعات الانترنت الثابت في مصر 6 أضعاف لتصل إلى 30.9 ميجابت/ث في مارس الماضي، وفقا لمؤشر Ookla Speedtest العالمي لقياس سرعات الانترنت.

واحتلت مصر المركز الثاني على مستوى إفريقيا في متوسط سرعات الإنترنت، مقارنة بمتوسط سرعة 5.7 ميجابت/ ثانية في منتصف عام 2018، حيث شغلت مصر وقتها المركز 40 من بين 43 دولة على مستوى أفريقيا، وهو الأمر الذى ساهم في استيعاب احتياجات الاستخدام الكثيف خلال الفترة الحالية نتيجة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد، لتصل الزيادة في نسبة استخدام الإنترنت المنزلى خلال هذه الفترة الى حوالي 99% .

وقمنا منذ بدء الأزمة باتخاذ عددًا من الإجراءات لتحفيز المواطنين على البقاء في المنازل ودعم آليات العمل والتعليم عن بعد، ومنها إضافة 20% سعات تحميل شهرية باشتراكات الإنترنت المنزلى للأفراد بالمجان، وبتكلفة إجمالية 200 مليون جنيه يتحملها الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، علاوة على تخصيص سعات مكثفة للتأكد من نجاح تجربة الامتحانات الرقمية.

حابي: ماهي استعدادت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم آليات التعلم عن بعد لتواكب التغييرات التي فرضها فيروس كورونا خلال الفترة المقبلة؟

طلعت: نحن مستمرون في خطة تطوير وتوسيع البنية التحتية، وسنبدأ خلال النصف الثاني من هذا العام في تنفيذ المرحلة الثانية بمشروع رفع كفاءة الانترنت.

حابي: ما هي آليات وأشكال الدعم الذي قدمته الوزارة لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المتضررة من تداعيات كورونا على الاقتصاد، خاصة شريحة الشركات المتوسطة والصغيرة؟

طلعت: على الرغم أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أقل القطاعات تأثرًا بمخاطر وتداعيات فيروس كورونا المستجد، لكن بالتأكيد هناك العديد من الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن هذه الأزمة، ولذلك اتخذنا عددًا من الإجراءات لتخفيف هذه الآثار على الشركات، مثل تعجيل إجراءات صرف المساندة التصديرية للشركات المحلية العاملة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، على أن تكون أسبقية الصرف للشركات متناهية الصغر والصغيرة لإنعاش سوق تكنولوجيا المعلومات ومساندة الشركات العاملة بالقطاع.

كما قامت الوزارة بتسريع إطلاق مبادرة «فرصتنا رقمية» بهدف تحقيق الشراكة بين القطاعين الحكومى والخاص، وتنمية دور الشركات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة فى تنفيذ المشروعات القومية الضخمة بمجال التحول الرقمى.

وتتيح تلك المبادرة التي تشرف على تنفيذها هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «ايتيدا» منصة رقمية يتم من خلالها الإعلان عن فرص رقمية، وذلك عبر ثلاثة روافد وهي: تنفيذ أعمال من خلال التعاقد مع الجهات الحكومية مباشرة، وتنفيذ أعمال من خلال التعاقد مع الشركات المتعاقدة مع الجهات الحكومية، إضافة إلى مسابقات مهارية تتضمن فرصًا تدريبية للعاملين فى الشركات الصغيرة والمتوسطة لصقل مهاراتهم فى مجال علوم البيانات والذكاء الاصطناعى، على أن تنتهي بتنفيذ أعمال.

وأود الإشارة إلى أن المنصة أعلنت فى بداية إطلاقها عن 33 فرصة فى مشروعات التحول الرقمي بقيمة تقديرية لحجم الأعمال المعروضة للشركات الصغيرة والمتوسطة بنحو 90 مليون جنيه.

حابي: ما هو حجم الصادرات التكنولوجيا التي تتوقع أن ننهي العام الجاري عليها؟

طلعت: صناعة صادرات الخدمات الرقمية من الصناعات الهامة التي تحظى بعمالة كثيفة، ويعمل بها أكثر من 170 ألف شاب.

كما تشهد نموًا متصاعدًا، وبالفعل حققنا نجاحات كبيرة في هذا المجال، وتعد مصر بين أفضل 9 مواقع عالمية تقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات العابرة للحدود.

ونتوقع زيادة حجم صادرات تكنولوجيا المعلومات لمختلف الأسواق، وعلى رأسها السوق الأمريكي والدول الأوروبية، بقيمة تتعدى 4 مليارات دولار مع نهاية العام الجارى.

حابي: ماهي الملفات الحيوية التي تتصدر أجندة أولويات الوزارة خلال الفترة القادمة؟

طلعت: استكمال العمل في تنفيذ استراتيجية الدولة لبناء مصر الرقمية في صدارة الأولويات، وخاصة المتعلقة بتطوير البنية التحتية للاتصالات، وتحسين جودة خدمات الاتصالات المقدمة للمواطنين، إلى جانب خطة نقل الحكومة إلى العاصمة الإدارية الجديدة، وتكثيف التعاون مع أجهزة ومؤسسات الدولة لتمكينها من تحقيق التحول الرقمي وتقديم الخدمات الحكومية الرقمية.

كما نستهدف الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع مدينة المعرفة، والتي تضم مركزًا متخصصًا في البحوث التطبيقية في مجالات التكنولوجيا الحديثة، ومبنى للتدريب التقني، وآخر للأكاديمية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة.

بالإضافة إلى جامعة متخصصة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتم انشاؤها بالتعاون مع وزارة التعليم العالى، كما سنستكمل تنفيذ خطة تطوير البريد المصري ليقوم بدوره الفاعل كمنفذ رئيسي للخدمات الحكومية المتكاملة، وذلك إلى جانب العمل في مسار بناء الإنسان المصري من خلال إطلاق وتنفيذ المبادرات الداعمة لتنمية المهارات الرقمية.

وتستهدف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تدريب 20 ألف متدرب في مجالات التكنولوجيا المتخصصة خلال العام الجاري، بالإضافة إلى تدريب 60 ألف متدرب في المهارات الأساسية للتكنولوجيا، وذلك إلى جانب الجهود المبذولة لخلق مجتمع دامج لكافة فئاته ودعم الابداع في التكنولوجيات المساعدة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

الأزمة دفعت العالم للاعتماد على آليات التكنولوجيا بصورة أكبر في ممارسة الأعمال والتعلم والتواصل الاجتماعي

الحلول التكنولوجيا خففت من الانعكاسات السلبية لانتشار كورونا على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي إلى حد كبير

التوسع في تطبيق الشمول المالي والدفع الإلكتروني وتطبيقات الذكاء الاصطناعي يتيح حزمة من الفرص الواعدة لشركات القطاع

ضخ 30 مليار جنيه استثمارات في البنية التحتية لعب دورًا محوريًا في استيعاب كثافة استخدام الإنترنت المنزلي

التوسع في تطبيق الشمول المالي والدفع الإلكتروني وتطبيقات الذكاء الاصطناعي يتيح حزمة من الفرص الواعدة لشركات القطاع

مستمرون في خطة التطوير والتوسع.. وبدء تنفيذ المرحلة الثانية بمشروع رفع كفاءة الإنترنت العام الجاري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ
«يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً
فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي»
تتقدم أسرة
شركة برايم القابضة
بخالص التعازي لأسرة المغفور له بإذن الله
الدكتور/ محسن عادل حلمي
الرئيس التنفيذي لهيئة الاستثمار
ونائب رئيس البورصة المصرية سابقًا
داعين الله أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته
ويسكنه فسيح جناته، ويلهم أسرته الصبر
والسكينة والسلوان في مصابهم الأليم
» إنا لله وإنا إليه راجعون «

ببالغ الأسى والحزن وبقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تنعي
الجمعية المصرية للأوراق المالية ECMA
وفاة المغفور له؛
الأستاذ/ محسن عادل
«عضو الجمعية المصرية للأوراق المالية
وأحد أبرز قيادات سوق المال المصري؛
الرئيس السابق للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة،
ونائب رئيس البورصة المصرية سابقًا»
ويتقدم مجلس إدارة الجمعية وأعضاؤها والعاملون بها
بخالص العزاء لأنفسنا ولسوق المال المصري ولعائلته
وأحبائه بهذا المصاب الجلل داعين الله أن يتغمّده بواسع رحمته
ويسكنه فسيح جناته وأن يلهمنا ويلهم أسرته ومحبيه الصبر والسلوان.

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية تكشف لحابي:

الخطة الكاملة للاستثمارات الحكومية بقطاع الصحة

93.5 مليار جنيه مخصصات الصحة في موازنة 20 - 2021 بنسبة 8.2% من المصروفات العامة.. وبنمو 28% مقارنةً بالعام السابق

ياسمين منير ورضوى إبراهيم

كشفت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن التفاصيل الكاملة لخطط الإنفاق الحكومي بقطاع الصحة خلال العام المالي الجديد، وتضمنت قائمة واسعة من المشروعات والاستثمارات الجديدة، وكذلك خطط تطوير لعدد كبير من المستشفيات والمشروعات القائمة بمختلف محافظات الجمهورية.

وفضلت السعيد أن يتركز حوارها المصغر مع جريدة حابي في هذا العدد الخاص على مستهدفات الدولة بهذا القطاع المؤثر الذي يمثل قلب الأزمة العالمية الراهنة، سواء على صعيد المشروعات والبرامج التي تستهدف مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، وكذلك المتعلقة برفع كفاءة الجهاز الصحي بشكل عام وتطبيق التأمين الصحي الشامل والاستهداف الجغرافي للمحافظات ذات الأولوية.

حابي: في البداية.. كيف انعكست أزمة جائحة كورونا العالمية على نصيب قطاع الصحة من المخصصات المالية بالموازنة العامة للدولة خلال العام المالي الجديد؟

السعيد: تتضمن الموازنة العامة للدولة لعام 2021/20 مُخصصات مالية بقيمة 93.5 مليار جنيه لقطاع الصحة، وبذلك يستحوذ القطاع على حوالي 8.2% من المصروفات العامة المخصصة لذات العام بعد استبعاد مخصصات الفوائد، بنسبة نمو تبلغ 28% مقارنةً بموازنة عام 2020/19.

وهذه النسبة تُعد أعلى نسبة نمو مُقارنة بمخصصات كافة القطاعات الأخرى.

حابي: ما هو حجم الاستثمارات الحكومية المستهدفة بقطاع الصحة بالعام المالي الجديد؟

السعيد: فيما يخص الخطة الاستثمارية، تستهدف خطة عام 2021/20 استثمارات حكومية بحوالي 21.1 مليار جنيه موجهة لقطاع الصحة، تشكل نسبة 8% من جملة الاستثمارات الحكومية لذات العام.

وتتضمن الخطة زيادة في الاستثمارات الحكومية الموجهة لوزارة الصحة بنسبة 72% مُقارنةً بخطة عام 2020/19، وذلك لتمكينها من تنفيذ العديد من المبادرات.

حابي: ما هي أبرز المبادرات المستهدف تنفيذها بالخطة الاستثمارية الجديدة؟

السعيد: هناك العديد من المبادرات والمشروعات المرتقب تنفيذها خلال العام المالي الجديد، وتتضمن القائمة مبادرة التأمين الصحي الشامل والاستهداف الجغرافي للمحافظات ذات الأولوية، وتشمل تطوير 79 مستشفى و294 وحدة رعاية أولية في 9 محافظات.

كذلك سنعمل على تنفيذ المشروع القومي للاكتفاء الذاتي من مشتقات البلازما، ويستهدف إستكمال نحو 6 مراكز لتجميع البلازما بالإضافة إلى إنشاء 8 مراكز جديدة، إلى جانب مشروع تطوير أقسام الرعاية الحرجة والعاجلة بالمستشفيات، عبر البدء في توفير 3146 سرير رعاية مركزة، و400 حضانة أطفال، وحوالي 449 سرير رعاية أطفال.

كما نستهدف زيادة نسبة التغطية بنقاط وسيارات الإسعاف، من خلال توفير 300 سيارة إسعاف، و8 نقاط إسعاف بالمحافظات، إلى جانب 91 نقطة إسعاف على 31 طريقًا بطول 4427 كيلومترًا، علاوة على 10 نقاط إسعاف بطرق العاصمة الإدارية.

وتتضمن الخطة الاستثمارية أيضا تطوير 81 مستشفى علاجيًا، و3 مستشفيات حميات، و35 مركزًا متخصصًا، و8 عيادات لجراحات اليوم الواحد، و17 مستشفيات نفسية.

كما نستهدف تطوير وحدات الرعاية الصحية الأولية، وذلك يتضمن إنشاء 129 وحدة جديدة، وتطوير نحو 179 وحدة قائمة، إلى جانب إحلال 123 وحدة، وتجهيز 553 أخرى.

كما سنعمل على تطوير 14 مستشفى نموذجيًا في 12 محافظة هي: القاهرة، المنوفية، الوادي الجديد، بورسعيد، الجيزة، البحر الأحمر، الدقهلية، كفر الشيخ، بني سويف، دمياط، الشرقية، الإسكندرية، بالإضافة إلى تجهيز 46 وحدة إحالة.

وفوق كل هذا سنعمل على تطوير الوحدات الصحية في إطار مبادرة حياة كريمة، من خلال تطوير وحدات الرعاية الأولية في القرى الأكثر إحتياجاً في المحافظات المستهدفة وعددها يصل إلى 133 قرية، منها حوالي 72 قرية بمحافظة أسيوط.

حابي: ما هي المشروعات والبرامج المخصصة لمواجهة جائحة فيروس كورونا؟

السعيد: تتضمن خطة عام 2021/20 العديد من البرامج والمشروعات المرتبطة بمواجهة فيروس كورونا المستجد، من بينها تطوير المعامل الطبية، باستثمارات تبلغ 81.6 مليون جنيه، وكذلك تطوير معهد جراحة القلب والصدر، باستثمارات تبلغ 24 مليون جنيه، وتطوير مستشفيات الصدر بالمحافظات ودعمها بالتجهيزات الطبية، باستثمارات تبلغ 12.3 مليون جنيه.

كما سيتم إدراج استثمارات بحوالي 11 مليون جنيه لمشروع الحجر الصحي، لإنشاء مبنى لصحة المسافرين وشراء التجهيزات اللازمة لمنافذ الحجر الصحي، علاوة على رصد استثمارات بقيمة 10 ملايين جنيه لتطوير مستشفى صدر العباسية.

كما سنعمل على تطوير جزئي لمستشفى حميات أسوان، باستثمارات تبلغ 8.7 مليون جنيه، وكذلك إدراج استثمارات بحوالي 8.7 مليون جنيه، لإنشاء مبنى مستشفى حميات جامعة المنصورة.

ومن المستهدف أيضا إستكمال إنشاء مستشفى صدر السويس، باستثمارات تبلغ 6.1 مليون جنيه، وتطوير مستشفى حميات الغردقة، باستثمارات تبلغ 4.7 مليون جنيه، إلى جانب تطوير مستشفى حميات الإسكندرية، باستثمارات تصل إلى 4.4 مليون جنيه.

كما نسعى للانتهاء من إنشاء مستشفى حميات السويس، بإدراج استثمارات تبلغ 4.4 مليون جنيه، بالتوازي مع إستكمال تطوير مركز الحساسية والصدر بأمبابة، باستثمارات تبلغ 3.5 مليون جنيه.

حابي: ماذا عن المستشفيات تحت التنفيذ والتطوير؟

السعيد: في ضوء زيادة الاعتمادات المخصصة لوزارة الصحة في عام 2021/20، من المتوقع الانتهاء من تنفيذ الأعمال في 10 مستشفيات موزعة على عدد كبير من المحافظات.

وتشمل قائمة المستشفيات الانتهاء من الأعمال بمستشفيى بشبيش المركزي والسنطا المركزي في محافظة الغربية، ومستشفيي العياط المركزي وهضبة الهرم بمحافظة الجيزة، ومستشفي دير مواس المركزي ومبنى ملحق العمليات بالمستشفى الجامعي الجديد في محافظة المنيا.

كما نستهدف الانتهاء من مستشفيي السنبلاوين وأتميده المركزي بمحافظة الدقهلية، ومستشفى كوم حمادة المركزي الجديد بمحافظة البحيرة، علاوة على مستشفى ناصر بمحافظة بنى سويف.

حابي: ما حجم الاستثمارات المرصودة لقطاع المستشفيات الجامعية خلال العام المالي الجديد؟

السعيد: وجهت خطة التنمية المستدامة لعام 2021/20 استثمارات حكومية بحوالي 4 مليارات جنيه للمستشفيات الجامعية، وذلك لتنفيذ العديد من المشروعات، ومن أهمها ميكنة جميع المستشفيات ويبلغ عددهم 113 مستشفى جامعيا وكذلك إنشاء سجل صحي إليكتروني لكافة المُتردّدين.

كما سيتم استكمال إنشاء المستشفى الجامعي بقنا، وإمداد المستشفيات الجامعية بالآلات والمعدات والتجهيزات اللازمة، خاصةً جامعتي القاهرة والمنصورة.

كما نعمل على إحلال وتأهيل المبني الجنوبي بالمعهد القومي للأورام، ومركز الطوارئ والإصابات بجامعة أسيوط، علاوة على إنشاء المستشفى التعليمي الجديد بجامعة بورسعيد، وتطوير وتجهيز مستشفى جامعة المنصورة.

ونستهدف أيضا إنشاء مستشفى الجراحات الجديدة بجامعة طنطا، وإنشاء كلية الطب والمستشفى الجامعي بدمنهور.

حابي: ما هو نصيب كل محافظة من اجمالي الاستثمارات الحكومية المرصودة لقطاع الصحة بالعام المالي الجديد؟

السعيد: تتركز النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية الموجهه لقطاع الصحة في محافظة القاهرة بنسبة 33%، يليها محافظة الدقهلية بنسبة 5.2%، ثم السويس بنسبة 4.9%، تليها الجيزة بنسبة 4.7%.

وفي المركز الخامس تأتي محافظة سوهاج بنسبة 4.5%. ويلاحظ في هذا السياق، استحواذ محافظات الصعيد على نسبة 21% من جملة هذه الاستثمارات.

توجيه 8% من جملة الاستثمارات الحكومية للقطاع الصحي بقيمة تتجاوز 21 مليار جنيه

نستهدف تطوير 79 مستشفى و294 وحدة رعاية أولية في 9 محافظات.. واستكمال المشروع القومي للاكتفاء الذاتي من البلازما

الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الإقتصادية

توفير أكثر من 3000 سرير رعاية مركزة و 449 سرير رعاية أطفال و400 حضانة

زيادة الاستثمارات الموجهة لوزارة الصحة بنسبة 72% لتنفيذ حزمة مبادرات وانهاء الاعمال في 10 مستشفيات

حزمة مشروعات وبرامج لمواجهة جائحة كورونا.. ورصد 4 مليارات لقطاع المستشفيات الجامعية

الدكتور علي مصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية:

6 مشروعات للتحول نحو الرقمنة.. في خطة الوزارة

استمرار السيطرة على العقبات المسببة لأزمات السلع كميًا أو سعريًا

فاروق يوسف

قال الدكتور علي مصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، إن الوزارة تعمل على ميكنة العديد من مشروعاتها تمهيدًا للتحول الكامل نحو الرقمنة خلال الفترات المقبلة، بما يتماشى مع توجهات الدولة.

وأوضح في حوراه لجريدة حابي، أن عدد المشروعات التي تستهدفها خطة الوزارة للتحول إلى الرقمنة يبلغ 6 مشروعات مختلفة، منها ميكنة الصوامع ومشروع تقديم خدمات البطاقات التموينية بالوزارة وميكنة فروع المجمعات الاستهلاكية ومخازن الجملة.

وأكد مصيلحي أن وزارة التموين بذلت جهودًا كبيرة ووضعت خطة محكمة تتضمن 12 عنصرًا مختلفًا للتعامل مع أزمة كورونا، وذلك بهدف الحفاظ على جميع السلع في الأسواق واستقرار أسعارها.

وقال إنه تم إعداد خطة متكاملة لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا والحد من أي آثار تضخمية تنتج عن زيادة الاستهلاك السلعي، مع العلم بأن الهدف خلال الفترة المقبلة هو المحافظة على توافر جميع السلع، وتعزيز الاحتياطي الاستراتيجي لها.

وأشار وزير التموين إلى أن الوزارة تقدم مبادرات ومشاريع متوسطة للشباب، منها مشروع جمعيتي، وأيضًا السيارات المتنقلة بالسلع من وإلى المحافظات.

وإلى نص الحوار:

نجحنا في التعامل مع أزمة كورونا.. وحققنا معادلة توفير السلع واستقرار الأسعار

نستهدف توفير أرصدة كافية من السلع الاستراتيجية تصل إلى 5-6 أشهر

الاستعانة بمخابز وزارات قطاع الأعمال العام والقوات المسلحة والشرطة للحفاظ على سلاسل إمداد القمح

نقدم الدعم النقدي المشروط لتلافي الآثار التضخمية للدعم النقدي الكامل

نستهدف تقديم مجموعة من المشروعات المتوسطة والصغيرة للشباب

حابي: كيف تعاملت الوزارة في ظل أزمة كورونا من أجل الحفاظ على مخزونات السلع الاستراتيجية وتوافرها في الأسواق دون أي خلل، سواء في منظومة التوريد أو عمليات الإتاحة؟

مصيلحي: بذلت وزارة التموين والتجارة الداخلية جهودًا كبيرة في التعامل مع أزمة كورونا، وتحقيق معادلة توفير جميع السلع في الأسواق واستقرار الأسعار بها، وضمان عدم حدوث نقص في أي سلعة أو ارتفاع أسعار بيعها للمواطنين.

وفي سبيل ذلك، قامت الوزارة بإعداد خطة متكاملة لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا والحد من أي آثار تضخمية تنتج عن زيادة الاستهلاك السلعي، وارتكزت هذه الخطة على المحاور التالية:

1- توفير أرصدة كافية من جميع السلع تصل إلى 5-6 أشهر.

2- تقسيم محافظات الجمهورية إداريًا كل محافظة على حدة.

3- تحديد عدد السكان في كل محافظة.

4- تحديد عدد بطاقات التموين والمستفيدين من التموين على مستوى كل محافظة.

5- تحديد عدد بطاقات الخبز والمستفيدين من الخبز على مستوى كل محافظة.

6- تحديد المخازن الرئيسية للسلع التموينية على مستوى كل محافظة مع متابعة الرصيد اليومي.

7- تحديد المخزون الاستراتيجي ومتابعة الرصيد اليومي من السلع المختلفة على مستوى كل محافظة.

8- تحديد صوامع الغلال الرئيسية في كل محافظة والتي تخدم أكثر من مكان لتقليل مسارات وخطوط إمداد سلاسل القمح والسيطرة عليها.

9- تحديد المطاحن الرئيسية في كل محافظة والتي سيتم الاعتماد عليها في توفير الدقيق للمخابز.

10- تحديد المخابز الرئيسية في كل محافظة، التابعة لقطاع الأعمال العام والقوات المسلحة والشرطة.

11- تحديد مخابز القطاع الخاص ومستودعات الدقيق بكل محافظة (على مستوى كل حي أو مركز) لتحديد مسارات الدقيق والخبز وإمكانية السيطرة عليها لضمان انسياب وسهولة سلسلة الإمداد.

12- التنسيق بين جميع أجهزة الدولة لتوفير السلع والخبز للمواطنين في المناطق التي يصدر لها قرار بالحجر الصحي لمدة 14 يومًا وتوصيل السلع الغذائية والخبز إلى المواطنين في أماكن إقامتهم بسهولة ويسر.

حابي: هل نجحت خطة الوزارة في إحكام السيطرة على الأسواق، وتوافر السلع في كل مناطق الجمهورية؟

مصيلحي: أدت هذه الخطة إلى تحقيق نتائج ملموسة، حيث استقرت أسعار معظم السلع بالأسواق ولم تحدث أي ممارسات احتكارية عليها خلال الفترة الماضية، وقد لاقى أداء وزارة التموين إشادة من المواطنين خلال المرحلة الراهنة، وستستمر الوزارة في السيطرة على أي عقبات قد تتسبب في حدوث أي أزمات سلعية كميًا أو سعريًا.

حابي: هل ستتجه الحكومة إلى تقديم الدعم النقدي بصورة كاملة.. وما هي خطتها لتحقيق هذا النموذج؟

مصيلحي: تقدم جمهورية مصر العربية أشكالًا مختلفة من الدعم ما بين النقدي والسلعي والنقدي المشروط، ويعتبر الدعم النقدي المشروط هو أفضل هذه النماذج، حيث يصوب أداء الدعم السلعي كما يتلافى الآثار التضخمية للدعم النقدي الكامل. وتقوم وزارة التموين بتقديم الدعم النقدي المشروط وفقًا للآتي:

- بالنسبة لمنظومة دعم البطاقات التموينية يتم فيها حصول المواطن على حزمة من السلع المتنوعة في البطاقة التموينية بقيمة 50 جنيهًا شهريًا قيمة الدعم المقرر للفرد.

- وبالنسبة لمنظومة الخبز.. يحصل المواطن المستحق للدعم على حصته اليومية من الخبز (5 أرغفة) ويتم سداد 5 قروش عن كل رغيف بحد أقصى 15 رغيفًا للفرد، و60 رغيفًا للأسرة حتى 4 أفراد (لمدة 3 أيام). ويحصل المواطن على نقطة عن كل رغيف تم توفيره (قيمة النقطة تساوي 10 قروش) بحيث يتم تجميعها في الكارت الذكي للتموين بنهاية الشهر، ويحصل المواطن بقيمتها على مجموعة متنوعة من السلع يتم صرفها من البدال التمويني أو المجمعات الاستهلاكية أو منافذ جمعيتي، ويتم تسعير القمح والدقيق وفقًا للتكلفة الفعلية كل ثلاثة أشهر.

حابي: ما هي استراتيجيات وزارة التموين التي ستتبناها للتحول الرقمي؟ وما هي مستهدفاتها في هذا الخصوص؟

مصيلحي: لدينا العديد من المشروعات الجاري العمل عليها والمستهدف تنفيذها خلال الفترة المقبلة، والتي تأتي ضمن إطار خطة الدولة للتحول نحو الرقمنة، والنهوض ببعض المشروعات التي تمس المواطنين، وتهدف إلى تيسير أمورهم، ويصل عدد هذه المشروعات إلى 6 مشروعات، وهي: مشروع ميكنة الصوامع، ومشروع تقديم خدمات البطاقات التموينية عبر الموقع الإلكتروني مثل بدل الفاقد والتالف والإصدار الجديد والنقل من محافظة لأخرى، وهناك أيضًا مشروع ميكنة فروع المجمعات الاستهلاكية ومخازن الجملة، وكذلك ميكنة خدمات التسجيل التجاري، ومشروع ميكنة خدمات مصلحة الدمغة والموازين وهو نظام التكويد بالليزر وتطوير منظومة فحص وتحليل ودمغ المعادن الثمينة.

حابي: ما هي مستهدفات وخطط الوزارة تجاه العام المالي المقبل لا سيما في البنود الموجهة لدعم المواطن وعمليات الدعم وتوافر السلع؟

مصيلحي: هدف الوزارة خلال المرحلة المقبلة هو توفير جميع السلع والحفاظ على ثبات الأسعار بما يحافظ على إحكام الآثار التضخمية، وأيضًا المحافظة على توفير وتعزيز المخزون الاستراتيجي لمختلف السلع، لا يقل عن ستة أشهر، ومن أهم هذه السلع، القمح والذي وصل الاحتياطي الاستراتيجي الخاص به إلى 8 أشهر لأول مرة، ونعمل أيضًا على رفع احتياطي باقي الأصناف وهي الزيت، والأرز، والسكر، واللحوم، والدواجن، والفول، والعدس.

حابي: ما هي برامج وزارة التموين الموجهة لمساندة ودعم الشباب؟ وما هي البرامج التي تستهدفها خلال العام المقبل؟

مصيلحي: إن الوزارة تستهدف تقديم مجموعة من المشروعات للشباب، لا سيما مشروع جمعيتي والتي بلغ عدد منافذها نحو 4764 منفذًا في مناطق مختلفة من الجمهورية، وأيضًا مشروع السيارات المتنقلة والتي وصل عددها حتى الآن إلى 2000 سيارة تجوب معظم المحافظات، ومن المستهدف زيادة هذه المشاريع خلال الفترات المقبلة بما يتماشى والخطة الموضوعة.

وهذه البرامج هي أحد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنفذها وزارة التموين والتجارة الداخلية بهدف تحقيق زيادة في عدد المنافذ التابعة للوزارة لتوفير السلع بكميات وأسعار مناسبة للمواطنين وتوفير فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وكذلك تطوير سلاسل منافذ التجزئة بما يساهم في تطوير التجارة الداخلية وخلق شبكة توزيع منتظمة ومنضبطة.

هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام في حوار مع حابي:

لا أفضل رسم سيناريو مبكر لتداعيات كورونا

اللجوء للقطاع المصرفي في تمويل تطوير الفنادق بدلًا من تمويلها ذاتيًا.. والقرض قيمته 1.5 مليار جنيه تقريبًا

ياسمين منير ورضوى إبراهيم

كشف هشام توفيق، وزير قطاع الأعمال العام، عن أولويات الوزارة خلال الفترة المقبلة، ومدى تأثرها بتداعيات انتشار كورونا على الاقتصاد العالمي.. متوقعًا أن تشهد فترة العامين أو الأعوام الثلاثة المقبلة مفاجآت تتعلق بتطورات أنشطة بعض القطاعات الصناعية والاقتصادية، وعلى رأسها الرعاية الصحية والتأمين والنقل والسياحة وصناعة السيارات وجميع الصناعات المرتبطة بالإنترنت وتكنولوجيا المعلومات.

أوضح توفيق أن النشاط الفندقي يعد الأكثر تضررًا، وكشف عن الاتجاه للحصول على قرض قيمته 1.5 مليار جنيه من القطاع المصرفي لتمويل عمليات تطوير الأصول الفندقية، بدلا من التمويل بالجهود الذاتية الذي كان مخططا له في السابق.

وأكد أنه رغم تأثر الطلب على منتجات الغزل والنسيج، إلا أنه ما زال القطاع الأهم لخطط الوزارة القريبة، خاصة أن مشروعات خطة إحياء صناعة الغزل والنسيج المصرية تسير بخطى جيدة، ومن بينها مباحثات متقدمة مع جهات من ثلاث دول أوربية هي إيطاليا وسويسرا وألمانيا، لإقامة تجمعات لخطوط الإنتاج الصغيرة ومتناهية الصغر.

وأكد توفيق أن خطط الشراكة مع القطاع الخاص ما زالت مطروحة وقائمة، إلا أن الوقت الحالي يصعب فيه إقدام المستثمرين على أي استثمارات جديدة.

وتابع وزير قطاع الأعمال العام: «العالم بدأ باتخاذ اتجاه جديد لا يعتمد على المزايا النسبية في الاقتصاد، ولذلك لا بد من النظر إلى اقتصادات الدول كوحدات مغلقة ومستقلة، واستغلال هذه الأزمة في إحلال المستورد بصناعات محلية».

وفيما يلي تفاصيل الحوار مع وزير قطاع الأعمال العام:

مباحثات مع جهات من إيطاليا وألمانيا وسويسرا لإقامة تجمعات لخطوط إنتاج الملابس الجاهزة الصغيرة ومتناهية الصغر

المجال ما زال مفتوحًا لمزيد من المشروعات على الأرض الزراعية في توشكى.. ووقعنا عقد تشغيل المجزر مع شركة سودانية

خاطبنا 3 شركاء محتملين في تشغيل مشروع النقل متعدد الوسائط من أمريكا وأوربا وآسيا

التواصل مع «دونج فينج» الصينية بشأن السيارات الكهربائية مستمر.. وأتوقع انتهاء الدراسة خلال شهرين

حابي: كيف تأثرت أنشطة شركات قطاع الأعمال العام بالتداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا المستجد، خاصة أن محفظة شركات الوزارة تضم عددًا من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة.. وما هي الأنشطة المتضررة أو المستفيدة من الإجراءات والتطورات المرتبطة بالجائحة؟

توفيق: ليس لدينا أنشطة استفادت من التطورات المرتبطة بفيروس كورونا، والفنادق من الأنشطة التي تأثرت بشكل كبير جدًا، كما تراجع الطلب على منتجات الغزل والنسيج بصورة كبيرة.

حابي: هل انعكست التطورات التي شهدتها الأنشطة المتضررة من انتشار كورونا على خطط ومشروعات الوزارة المعلنة من قبل؟

توفيق: لا أفضل رسم مثل هذه السيناريوهات حاليًا، خاصة أنني أرى أننا ما زلنا نتعلم، وما زلنا في البدايات، وبالتالي لا يمكنني بناء خطة جديدة بناء على ما حدث بهذه السرعة أو توقع ما سيحدث خلال الفترة المقبلة فيما يتعلق بذلك.

ولكننا اتخذنا مجموعة من الإجراءات المناسبة لمستجدات الوضع الحالي، مثل تقليل التواجد لمراعاة الصحة.

حابي: كيف تغيرت أولويات الوزارة خلال الفترة الحالية جراء ما يختبره الاقتصاد من تداعيات فيروس كورونا.. حتى وإن كان ذلك بشكل مؤقت؟

توفيق: أكثر الأنشطة تأثرًا في محفظة قطاع الأعمال العام بصورة كبيرة حاليًا هو النشاط الفندقي، ونحن حريصون على استكمال دعم العاملين لدينا بشكل كامل، ولكن بالطبع تم استقطاع الإثابة والحوافز من الأجور خلال هذه الفترة.

ونحن نستهدف استغلال الوقت الذي تخيم فيه الأزمة على النشاط في عمليات التطوير والترميم والاستعداد لفترة ما بعد التعافي، خاصة أن السياحة لن تعود لما كانت عليه قبل الموسم الشتوي بعد المقبل.

وسنذهب قريبًا الى القطاع المصرفي للحصول على التمويل اللازم لعمليات تطوير الأصول الفندقية، والذي كان مخططًا له في السابق أن يكون بالجهود الذاتية، ولكن اليوم لا بد من اللجوء للتمويل المصرفي.

حابي: كم تبلغ قيمة القرض المزمع الحصول عليه من البنوك لتمويل تطوير الفنادق التابعة لقطاع الأعمال العام؟

توفيق: 1.5 مليار جنيه تقريبًا.

حابي: ما هي أولويات الوزارة على مستوى القطاعات الصناعية خلال الفترة الحالية؟

توفيق: أولوياتنا لم تتغير على مستوى القطاع الصناعي، وقطاع الغزل والنسيج الأهم لدينا ونسير فيه بخطى محسوبة، وكل شيء يسير كما تم التخطيط له، وبما في ذلك نشاط الحليج، فنحن بدأنا تسريع وتيرة تطوير وبناء المحالج، ونستهدف الانتهاء من أعمال 4 محالج للدخول للعمل في موسم القطن هذا العام، وهذه المحالج من أصل 7 مستهدفة.

كما بدأنا في تجربة زراعة القطن قصير التيلة في منطقة شرق العوينات، واستوردنا بذورًا من الخارج، وبالفعل تم زراعته منذ شهر تقريبًا، وهذا أمر جيد.

ونتحدث مع وزارتي التجارة والصناعة والزراعة لبحث كيفية فتح مناشئ جديدة للقطن وتقليل تكلفة استيراده من الخارج بهدف تقليل التكلفة على الصناعة في النهاية، وهذا أمر مهم جدًا بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج.

ولدينا مشروع آخر مع وزارة التجارة والصناعة أيضًا، وهناك مباحثات مع جهات أوربية في هذا الشأن، وبهدف إقامة تجمعات للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر في مجال الملابس الجاهزة.

حابي: ما هي الجهات الأوربية الجاري التفاوض معها في هذا الشأن؟

توفيق: نتحدث مع جهات من ثلاث دول حاليًا، وهي إيطاليا وألمانيا وسويسرا، وأرى أن الأمور تسير في قطاع الغزل والنسيج بصورة رائعة.

حابي: هل تستهدف وزارات قطاع الأعمال العام والتجارة والصناعة قصر التعاون في التجمعات المزمع إقامتها للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بمجال الملابس الجاهزة، على شريك أوربي واحد من الثلاثة الجاري التفاوض معهم، أم من الممكن أن تقام هذه المشروعات بالتعاون مع أكثر من جهة؟

توفيق: من الممكن أن تشهد تنوعًا، ولم نضع قيودًا، والفكرة تتلخص في إقامة تجمعات لخطوط الإنتاج والمصانع الصغيرة، وذلك للنهوض بهذه الصناعة، وتنمية حجم المشتغلين في صناعة الملابس الجاهزة من القطاع الخاص.

حابي: هل لدينا دراسات أو تصورات محددة لأشكال وأحجام المشروعات المستهدفة بهذه التجمعات، أم سنعتمد على رؤية الشريك الأجنبي المرتقب؟

توفيق: سنعتمد على رؤية وخبرة الشريك الأوربي في إقامة تجمعات خطوط الإنتاج الصغيرة ومتناهية الصغر، بجانب خبراتهم في تدريب العمالة أو أصحاب هذه المصانع، وهذا سبب اللجوء للشراكة الأجنبية.

حابي: كم تبلغ الاستثمارات المتوقعة لتلك التجمعات؟

توفيق: الاستثمارات الخاصة بهذه التجمعات سيضخها أصحاب المصانع الصغيرة وسيتم تمويلها عبر القطاع المصرفي، وهذا تكليف من رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي لوزارتي قطاع الأعمال العام والتجارة والصناعة.

حابي: هناك توقعات بفرص أكبر لمصر على مستوى صادرات الحاصلات الزراعية والسلع الغذائية خلال الفترة المقبلة، فماذا عن تطورات خطط وزارة قطاع الأعمال العام في مجالي الزراعة والتصنيع الغذائي، خاصة المشروع المستهدف على الأرض المملوكة لها بمدينة توشكى؟

توفيق: وقعنا عقدًا مع شركة سودانية لتشغيل المجزر، وبدأنا أعمال تربية الماشية، وهناك جزء مرتبط بالزراعة والحجر الطبي وتوفير الماشية.. والمجال ما زال مفتوحًا لمزيد من المشروعات على الأرض الزراعية.

حابي: تعديلات قانون قطاع الأعمال العام كانت ضمن أهم ملفات الوزارة خلال الفترة الأخيرة.. فما هي الخطوات التي كانت معطلة قبل إقرارها، ومن الممكن أن تشهد انفراجة خلال الفترة المقبلة؟

توفيق: سنبدأ في تغييرات مجالس الإدارات فور صدور القانون، إلى جانب الانتهاء من اللائحة التنفيذية للقانون وبعد العرض على النقابات العمالية والشركات والتشاور معهم وفقًا لما نص عليه القانون.

حابي: الوزارة كشفت في أوقات سابقة عن خطط طموحة للشراكة مع القطاع الخاص في عدد من المجالات المختلفة، ما تطورات ذلك؟ وهل في تقديرك ما زال القطاع الخاص لديه نفس شهية الاستثمار حاليًا؟ وهل الوزارة ما زالت لديها النية لاستكمال السير في هذا الاتجاه؟

توفيق: ما زالت هذه الخطط مطروحة، والنية قائمة، وهناك عدد من المشروعات التي شهدت تطورات فعلية على مستوى الشراكة مع القطاع الخاص.

حابي: ما هي الملفات التي شهدت تطورات ملموسة على مستوى الشراكة مع القطاع الخاص؟

توفيق: هناك تطورات في مشروع لتشغيل نقل الركاب، ومشروع آخر لتشغيل شركة للنقل متعدد الوسائط، تتضمن النقل البري والسكة الحديد مع وزارة النقل والمواصلات، ومن الممكن أن يكون هناك مستثمر أجنبي في مجال التشغيل.

حابي: ما هي هوية الشريك الأجنبي الجاري التفاوض معه على تشغيل شركة النقل متعدد الوسائط؟

توفيق: خاطبنا ثلاثة شركاء محتملين حتى الآن، أحدهم أوربي والثاني أمريكي والثالث آسيوي.

حابي: وماذا عن الأجل الزمني المحدد لحسم هذه المباحثات وحسم اختيار الشريك؟

توفيق: لا يوجد اجل زمني محدد، وما زال الوقت مبكرًا للحديث عن ذلك.

حابي: فيما يتعلق بملف تصنيع السيارات الكهربائية في مصر، هل ما زالت الوزارة على تواصل مع شركة «دونج فينج» الصينية بخصوص الشراكة المرتقبة؟

توفيق: نعم ما زلنا على تواصل معهم وننتظر ردهم، ومن المفترض أن تنتهي الدراسة خلال شهرين.

حابي: إلى أين وصلت تطورات ملف النشاط الرياضي ونادي غزل المحلة خلال الوقت الحالي، والذي قطعت الوزارة شوطًا كبيرًا فيه قبل أزمة تفشي كورونا؟

توفيق: قريبًا جدًا.. سنعلن الترسية على الاستشاري الخاص بالمشروع.

حابي: تمر أسواق المال على مستوى العالم بفترة من الاضطرابات الحادة نتيجة التداعيات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا، وهو ما عطل خطط الطروحات الجديدة في كل الأسواق.. هل توجد أي تطورات حتى وإن كانت إجرائية على مستوى برنامج طروحات الشركات الحكومية في البورصة؟

توفيق: لا توجد تطورات، والوقت ليس مناسبًا للطروحات.

حابي: ما هي مستجدات الفرص الاستثمارية التي وقعت الوزارة بشأنها مذكرة تفاهم مع الصندوق السيادي المصري، في قطاعات التصنيع الزراعي والحيواني، والفنادق، والأدوية، والتطوير العقاري؟

توفيق: لم نتلق أي عروض من الصندوق السيادي حتى الآن.

حابي: كنت تحدثت في وقت سابق عن سير الوزراة في مسار موازٍ لجذب شركاء من القطاع الخاص إلى جانب المسار الخاص بالصندوق السيادي فيما يتعلق بمشروعات مذكرة التفاهم المشتركة، فما هي تطورات هذا المسار الموازي؟

توفيق: لا توجد تطورات في هذا الملف، خاصة أن الأشهر الثلاثة الماضية شهدت توقفًا للنشاط الاقتصادي على مستوى العالم، ولا يوجد مستثمر من الممكن أن يقدم على أي استثمار جديد خلال الوقت الحالي.

حابي: من وجهة نظرك.. كيف يستطيع الاقتصاد المصري الاستفادة من أزمة كورونا، خاصة أن طبيعة الأزمة والتوقعات باستمرارها لفترة ليست قصيرة قد يساهمان بصورة كبيرة في إعادة رسم خريطة الاقتصاد العالمي؟

توفيق: أرى أن العالم أصبح يسير في اتجاه جديد، ولا يجب أن نظل ننظر للمزايا النسبية، ولكن من الضروري النظر للاقتصاد المحلي كوحدة مغلقة، فالعالم بأكمله يسير حاليًا في هذا الاتجاه.

وبالتالي، علينا النظر للسلع والمنتجات التي نقوم باستيرادها من الخارج، ولا بد من إحلالها بأخرى محلية، وسنجد أن منتجات قليلة سيستمر استيرادها، وإحلال المستورد بات ضرورة ملحة.

فعلى سبيل المثال هناك ميزة نسبية لمصر في السلع الغذائية، كما تحدثنا منذ قليل، إلى جانب الطلب المرتفع عليها بالخارج وبالتالي فرص التصدير ستزيد خلال الفترة المقبلة، إذا تم استغلال هذه الميزة النسبية بشكل جيد.

أما السياحة، فقول واحد ستتأثر خلال السنوات القادمة على مستوى العالم ككل وليست مصر فقط، ففكرة السفر وركوب الطائرة لقضاء عطلة في بلد أخرى من الصعب أن تعود لما كانت عليه على الأقل لفترة طويلة.

والأفراد سيعيدون التفكير في نمط الاستهلاك على مستوى العالم ككل، وهذا حدث بالفعل في الملابس، حيث اكتشف الأفراد خلال هذه الأزمة أنهم إنسانيًا ليسوا بحاجة لهذا الكم من الملابس.

وهناك بعض الصناعات التي ستتأثر بصورة شديدة بل ستختفي، بالإضافة إلى التغييرات الكبيرة في أنماط العمل، وطرق ووسائل المواصلات ستختلف تمامًا خلال السنوات العشر المقبلة.

حابي: ما هي الصناعات التي تتصور أنها ستختفي جراء التغييرات الحالية على مستوى العالم؟

توفيق: بخلاف السياحة الخارجية، بالتأكيد ستتأثر صناعة السيارات سلبيًا بتلك التغييرات.

ولكن هناك صناعات أخرى ستزدهر، فالإنترنت وكل ما له علاقة بالإنترنت سيتضاعف خلال الفترة المقبلة.

حابي: هل ستتأثر صناعة سيارات النقل الجماعي بصورة أكبر من السيارات الخاصة؟

توفيق: الانتقال في حد ذاته سيتأثر، وفي المقابل سيزيد التعليم عن بعد، وهناك أمور سنفاجأ بها خلال العامين أو الثلاثة المقبلين حتى داخل مصر.

حابي: كيف ترى وضع قطاع الرعاية الصحية وسط تلك التغييرات المتوقعة؟

توفيق: سيكون هناك اهتمام أكبر بقطاع الرعاية الصحية والتأمين، فالتأمين الصحي سيكون له شأن آخر، وهذه الصناعات مرشحة للازدهار.

حابي: ما توقعاتكم للمراجعات التي قد تجريها الدول بوجه عام لدور القطاع الخاص في منظومة الرعاية الصحية بعد أزمة فيروس كورونا؟

توفيق: هذه المراجعات أمر مفروغ منه، ولا يتوقع أن تستمر الدولة في العملية الإنتاجية، ولا بد من التفرغ للتنظيم والرقابة على الخدمة، وفتح مجال أكبر للقطاع الخاص.

لم نتلقَّ أي عروض من الصندوق السيادي لمشروعات مذكرة التفاهم المشتركة حتى الآن.. والإقدام على استثمار جديد صعب حاليًا

السياحة الخارجية ستتأثر لسنوات على مستوى العالم ككل وليست مصر فقط.. والأفراد سيعيدون التفكير في أنماط الاستهلاك بصورة كبيرة

قطاعات الرعاية الصحية والتأمين مرشحة للازدهار.. والتغطيات الطبية سيكون لها شأن آخر

حابي
HAPI
JOURNAL
الالتزام بالتخصص
ORASCOM
INVESTMENT
الأولى
ألبوم من أرشيف حابي: خالد بشارة.. الملهم لا يغيب
الراحل خالد بشارة الرئيس التنفيذي لشركة أوراسكوم للتنمية
EFGHERMES
محسن عادل .. وداعا حبيب الجميع
الراحل محسن عادل
حابي – انتقل إلى رحمة الله تعالى محسن عادل، نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت الخبرة للتنمية الاقتصادية والرئيس السابق للهيئة العامة للاستثمار، مساء اليوم الأربعاء.
Scan to Download
Android Device
HAPI APP
سهولة أكثر
Scan to Download
IOS Device
GET IT ON
Google Play
Download on the
App Store
02 37481174
0109 671 6699
www.HapiJournal.com
info@Hapijournal.com

مي عبد الحميد رئيس الصندوق:

21 مليار جنيه مخصصات برنامج الإسكان الاجتماعي بالعام المالي الجديد

الانتهاء من إنشاء 428 ألف وحدة بتكلفة 76 مليار جنيه

بكر بهجت

كشفت مي عبد الحميد رئيس صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، أن مخصصات العام المالي القادم التي تم رصدها لاستكمال الوحدات تحت التنفيذ للإعلان التاسع والعاشر من برنامج الإسكان الاجتماعي تصل إلى نحو ٢١ مليار جنيه، مشيرة إلى انتهاء الصندوق من إنشاء ٤٢٨ ألف وحدة، وبلغت التكلفة التي تم صرفها على تلك الوحدات 76 مليار جنيه، موزعة على 56 تكلفة الإنشاءات، و20 مليار جنيه تكلفة المرافق.

وأضافت عبد الحميد في تصريحاتها لجريدة «حابي» أن ما تم تنفيذه حتى الآن يمثل نحو 43% من إجمالي البرنامج الذي يضم مليون وحدة سكنية بتكلفة إجمالي 190 مليار جنيه إلى جانب 50 مليار جنيه قيمة المرافق الإجمالية، مشيرة إلى أن عدد الوحدات التي يتم تسليمها وتمويلها شهريًا تصل إلى نحو 6 آلاف وحدة.

وتابعت أنه يجري حاليًا تنفيذ وطرح 228 ألف وحدة سكنية، ومن المخطط أن يتم العمل على الانتهاء من المليون وحدة حتى عام 2024، لافتة إلى أن عدد المتقدمين للحصول على وحدات سكنية بلغ أكثر من مليون مواطن، وهو ما يظهر مدى الإقبال الكبير على تلك الوحدات ومدى الثقة الكبيرة التي حققها الصندوق.

وأشارت إلى أن الصندوق يقوم بتوفير التمويل العقاري للمواطنين المستحقين بفائدة مدعمة نسبتها 7% فقط ثابتة طوال مدة التمويل التى تصل إلى 20 عامًا، حيث بلغ التمويل العقاري الممنوح للمستفيدين 2.30 مليار بمتوسط قرض لكل مستفيد بلغ 98.5 الف جنيه.

وأوضحت أن عدد الطروحات التي قام بها الصندوق وصل إلى الطرح الثاني عشر، وتم البدء خلال الأسبوع الجاري في الطرح الثالث عشر لمحدودي من خلال شراء كراسات الشروط، وسداد مبلغ جدية الحجز وقدره 14 ألف جنيه، للوحدات التي يتم طرحها في 10 محافظات وهي الفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان والبحر الأحمر ومطروح.

مي عبد الحميد رئيس صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري

تنفيذ وطرح 228 ألف وحدة جديدة الفترة المقبلة ضمن البرنامج

98.5 ألف جنيه متوسط قيمة القرض لكل مستفيد بفائدة 7%

تسليم وتمويل 6 آلاف وحدة شهريًا والانتهاء من المليون وحدة عام 2024

وتابعت أنه يتم سداد مقدم جدية حجز الوحدات السكنية، والمصروفات الإدارية، وتسجيل بيانات الحجز، ورفع الاستمارة والإقرار المرفقين بكراسة الشروط على الموقع الإلكتروني لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، لحجز الوحدات السكنية الجاهزة للتسليم بمساحة تصل إلى 90 مترًا مربعًا.

ولفتت إلى أن سعر الوحدة كاملة التشطيب بمحافظات الفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان، يبلغ 184 ألف جنيه، وبمحافظتي البحر الأحمر ومطروح، يبلغ 197 ألف جنيه.

وأكدت عبد الحميد أن سعر الوحدة لا يشمل الدعم النقدي المباشر الذي يتراوح بين 5 آلاف و40 ألف جنيه مصري حسب مستوى الدخل لصاحب الطلب ويخصم من سعر الوحدة، وكذا الدعم غير المباشر الذي تبلغ قيمته التقديرية 213 ألف جنيه.

وعن تراجع التمويلات المقدمة من البنوك وشركات التمويل العقاري خلال شهر مايو الماضي، قالت عبد الحميد إن ذلك جاء كنتيجة طبيعية لإغلاق الشهر العقاري وحظر التجول والإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها من قبل الحكومة.

وفي تصريحات الأسبوع الماضي بجريدة «حابي» قالت رئيس صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، إن قيمة التمويلات العقارية التي قدمتها البنوك وشركات التمويل العقاري لمحدودي الدخل من عملاء صندوق الإسكان الاجتماعي، خلال شهر مايو الماضي بلغت 125.7 مليون جنيه، لعملاء بلغ عددهم 1078 عميل، ليرتفع بذلك إجمالي التمويلات المقدمة من البنوك الشركات منذ بداية العام وحتى نهاية مايو الماضي إلى نحو 30.4 مليار جنيه، لإجمالي عملاء عددهم 307874 عميل.

وأضافت أن التمويلات المقدمة من البنوك خلال شهر مايو فقط بلغت 125.4 مليون جنيه لعملاء عددهم 1076 عميل، بينما قدمت شركة التعمير للتمويل العقاري «الأولى» 128 ألف جنيه لعميل واحد، لترفع إجمالي تمويلاتها من يناير لمايو إلى 590.4 مليون جنيه حصل عليها 5184 عميل، ولم يتغير معدل التمويلات في باقي الشركات الأخرى.

بأنظمة سداد تصل إلى 20 عامًا:

سيتي إيدج والأولى توقعان اتفاق تعاون لتمويل العملاء عبر مبادرة البنك المركزي

أشرف سالمان، رئيس مجلس إدارة شركة سيتي إيدج للتطوير العقاري

حسن حسين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة التعمير للتمويل العقاري -الأولى-

الدكتور محمد المكاوي، الرئيس التنفيذي لشركة ستي إيدج

وقعت شركة سيتي إيدج للتطوير العقاري بروتوكول تعاون مع شركة التعمير للتمويل العقاري «الأولى»، لتقديم خدمات التمويل العقاري بأنظمة سداد مختلفة تصل لمدة 20 عامًا لعملاء مشروعات سيتي إيدج.

ومن خلال هذا البروتوكول تقوم شركة الأولى للتأجير التمويلي بطرح ثلاثة أنظمة للسداد لعملاء سيتي إيدج بحد أقصى لا يتجاوز 80% من قيمة الوحدة السكنية المطلوب تملكها. النظام الأول خاص بالأفراد المشمولين بمبادرة البنك المركزي حيث توفر لهم نظام تمويل عقاري بمدة سداد للوحدات كاملة التشطيب وجاهزة للسكن بحد أقصى 20 عامًا.

والنظام الثاني للسداد يتم تطبيقه على الوحدات السكنية غير المشمولة بمبادرة البنك المركزي، حيث تتنوع مدد السداد بهذا النظام لتصل إلى 10 سنوات، وكذلك النظام الثالث يشمل نفس الفئة من الراغبين في بيع الوحدات للغير، أو الراغبين منهم في الحصول على تمويل الوحدات المملوكة لهم عن طريق البيع أو الاستئجار.

وقالت شركة سيتي إيدج، إن الاتفاق يتضمن أيضًا عملاء مبادرة البنك المركزي لمن تنطبق عليهم شروط المبادرة والتي طرحها البنك المركزي نهاية العام الماضي.

وأكد أشرف سالمان، رئيس مجلس إدارة شركة سيتي إيدج للتطوير العقاري، أن الشركة سعت بالتعاون مع شركة الأولى للمشاركة في مبادرة البنك المركزي للتمويل العقاري والتي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في إنعاش السوق العقارية في ظل الظروف التي تمر بها البلاد.

وأكد حسن حسين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة التعمير للتمويل العقاري -الأولى- أن اختيار شركته من جانب شركة بقيمة سيتي إيدج للتعاون يعد تأكيدًا على ما تقدمه للقطاع العقاري من خدمات تعمل على تنميته ودفعه للأمام من خلال تقديم الخدمات المناسبة للعملاء من كل الفئات، وذلك بتوفير التمويل العقاري ونظم السداد التي تناسب كل فئة حسب متطلباتها وإمكانياتها.

وصرح الدكتور محمد المكاوي، الرئيس التنفيذي للشركة بأن توقيع هذا البروتوكول والذي يمثل تعاونًا مع شركة الأولى للتعمير لما تمتلكه من خبرات في قطاع خدمات التمويل والاستثمار العقاري، لافتًا إلى أن هذا التعاون سيأتي بثماره لصالح العملاء الذين تحرص الشركة على أن نوفر لهم أفضل الخدمات العقارية وأيسر نُظم السداد والتمويل العقاري.

ونهاية الشهر الماضي أعلنت شركة سيتي إيدج للتطوير العقاري عن طرح مشروعها الجديد "المقصد ريزيدنس" بالعاصمة الإدارية الجديدة ضمن بروتوكول التعاون المُبرم بين الشركة وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لإدارة وتسويق عدد من مشروعات مدن الجيل الرابع وعلى رأسها العاصمة الإدارية الجديدة.

وشركة سيتي إيدج مملوكة لهيئة المجتمعات العمرانية بنسبة 75%، وحصة بنك التعمير والإسكان وإحدى شركاته تبلغ 25%، ويبلغ رأسمال الشركة المدفوع 2 مليار جنيه.

عبر استطلاع موسع ضم 30 سؤالاً

100 من قيادات مجتمع الأعمال يرصدون

الأسئلة تشمل قياس المؤشرات الكلية وربحية الشركات وجودة التمويل وفترة امتداد الأزمة ومساندة القطاع الخاص

فريق حابي:
ياسمين منير - رضوى إبراهيم - أمنية إبراهيم - بكر بهجت -
رنا ممدوح - شاهندة إبراهيم - فاروق يوسف

مع صدور العدد رقم 100 من جريدة «حابي»، الذي بين أيديكم، ومع مرور عامين على انطلاق الجريدة، يمر الاقتصاد المحلي بفترة استثنائية نتيجة الأحداث التي تشهدها الساحتان المحلية والإقليمية، إلى جانب أن هناك عامًا ماليًا أوشك على الانتهاء، وهو ما دفعنا إلى تنظيم استطلاع للرأي، لرصد رؤية المستثمرين ومسؤولي الحكومة حول الوضع الحالي وتوقعات الفترة المقبلة.

ويعد ذلك هو الاستطلاع الأوسع الثاني الذي تنظمه الجريدة والذي يضم 100 من كبار المستثمرين ورؤساء الشركات والمؤسسات المالية الكبرى ومسؤولين رسميين سابقين وخبراء اقتصاد كلي ومحللين، وتضمنت الاستمارة 30 سؤالًا تركز بعضها في التوقعات الخاصة بالعام المالي الجديد، من مؤشرات الاقتصاد الكلي

نجيب ساويرس
رئيس مجلس إدارة شركة أوراسكوم القابضة للاستثمار

ياسين منصور
رئيس مجلس إدارة شركة بالم هيلز

هشام عز العرب
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك التجاري الدولي ورئيس اتحاد بنوك مصر

سميح ساويرس
رئيس مجلس إدارة شركة أوراسكوم القابضة للتنمية

محمد أبو العينين
رئيس مجلس إدارة مجموعة كليوباترا

فرج عامر
رئيس لجنة الصناعة بالبرلمان ورئيس مجموعة فرج الله للصناعات الغذائية

شريف الجبلي
رئيس غرفة الصناعات الكيماوية باتحاد الصناعات ورئيس مجلس إدارة شركة أبو زعبل للأسمدة

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة

عمرو البهي
المدير الإقليمي لبنك المشرق في مصر

يحيى أبو الفتوح
نائب رئيس البنك الأهلي

عاكف المغربي
نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر

أشرف القاضي
رئيس مجلس إدارة المصرف المتحد

حسين رفاعي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بنك قناة السويس

مدحت قمر
رئيس مجلس إدارة البنك العقاري المصري العربي

ماجد فهمي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك التنمية الصناعية

محمد متولي
الرئيس التنفيذي لشركة ان آي كابيتال القابضة

أحمد جلال
نائب رئيس البنك المصري لتنمية الصادرات

هاشم السيد
نائب رئيس مجلس إدارة شركة أودن للاستثمارات المالية

طارق عبد الباري
العضو المنتدب لشركة مصر للمقاصة

ياسر شاكر
الرئيس التنفيذ والعضو المنتدب لشركة أورنج مصر

عادل حامد
الرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات

محمد أبو النجا
شريك مؤسس شركة حالا وعضو مجلس إدارة شركة روبستا

علاء الزهيري
رئيس الاتحاد المصري للتأمين

محمد مهران
العضو المنتدب لشركة أليانز للتأمينات العامة والممتلكات

نيفين الطاهري
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة دلتا شيلد للاستثمار

علاء فكري
رئيس شركة بيتا إيجيبت للاستثمار العقاري

عصام ناصف
رئيس مجلس إدارة شركة المستقبل للتنمية العمرانية

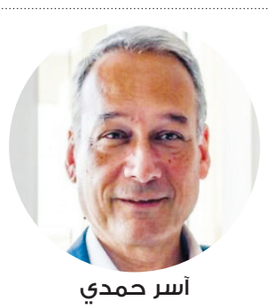
آسر حمدي
رئيس مجلس إدارة شركة الشرقيون للتنمية العمرانية

شريف عثمان
رئيس مجلس إدارة شركة جراند بلازا

محمد الدماطي
نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للصناعات الغذائية "دومتي"

أشرف الجزايرلي
رئيس شركة مشرق لتنمية الأعمال

باسل رشدي
رئيس مجلس إدارة النيل كابيتال القابضة

أيوب عدلي أيوب
رئيس مجلس إدرة شركة رمكو لإنشاء القرى السياحية

إلهامي الزيات
رئيس مجلس إدارة مجموعة إمكو للسياحة

كريم نجار
رئيس مجلس إدارة شركة كيان إيجيبت للتجارة والاستثمار

وائل زيادة
العضو المنتدب لشركة زيلا كابيتال هولدينج

أحمد شمس الدين
رئيس قطاع البحوث بالمجموعة المالية هيرميس

حسين الشربيني
العضو المنتدب لشركة العربي الإفريقي القابضة للاستثمارات المالية

كريم بشارة
الرئيس التنفيذي لشركة إكسيليرو

خليل البواب
الرئيس التنفيذي المشارك والعضو المنتدب لشركة مصر المالية للاستثمارات

أحمد أبو السعد
العضو المنتدب لشركة أزيموت مصر

حسام أبو موسى
مدير الاستثمار بصندوق اكتيس للاستثمار المباشر

رضوى السويفي
رئيس قسم البحوث بشركة فاروس القابضة للاستثمارات المالية

محمد يوسف
رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب- شركة دي كود للاستشارات المالية

علي عيسى
رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين

خالد أبو المكارم
رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة ورئيس شركة مكارم تكس

عمرو أبوفريخة
رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية ورئيس شركة طنطا موتورز

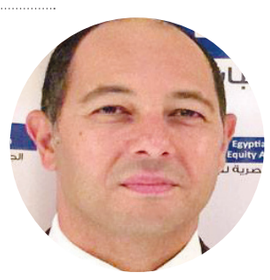
عبد الله الإيباري
رئيس الجمعية المصرية للاستثمار المباشر والعضو المنتدب لشركة القلعة

محمد البهي
رئيس لجنة الضرائب باتحاد الصناعات

علاء عز
الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية

ـــــدون تداعيات كورونا على الاقتصاد المصري

الخاصة بالموازنة الجديدة، سواء النمو أو التضخم والعجز الكلي المتوقع واتجاه معدلات البطالة في ظل التداعيات الحالية، وتطور الإنفاق الاستهلاكي.

وتضمنت استمارة الاستطلاع أيضا التركيز على تحركات سعر الصرف والسعر المتوقع للدولار أمام الجنيه، واتجاه أسعار الفائدة، إلى جانب بعض الأسئلة بشأن التعامل مع القطاع المصرفي للحصول على التمويلات، وهل يرى المشاركون أنها سهلة أم صعبة، أم ستستقر على وضعها.

كما ركزت الأسئلة التي تم تضمينها في الاستمارة على اتجاهات أداء ميزان المدفوعات، وعدد من بنوده أو المؤشرات المؤثرة به، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر، والسياحة، والصادرات، وتحويلات المصريين بالخارج، وسعر برميل البترول، وخاصة بعد الاضطرابات التي شهدتها أسعار النفط ووصول السعر إلى معدل سالب في شهر أبريل الماضي.

وفيما يتعلق بالقطاعات الاستثمارية فإن الاستطلاع ركز على محور الربحية في شركات مختلف القطاعات، والتي تضمنت المقاولات والعقارات والأسمنت والحديد، على اعتبار أن تلك الشركات مرتبطة بقطاع التشييد والبناء والذي تعتمد عليه الدولة في قيادة النمو.

وحازت المؤشرات الأخرى مثل الوجهة الأفضل للتوسع الخارجي والحركة المتوقعة للتجارة الخارجية، واتجاه معدلات الادخار وجودة خدمات الاتصالات.

وركزت جريدة «حابي» في الاستمارة على محور التداعيات الخاصة بانتشار فيروس كورونا والتعرف على رؤية المشاركين حول المدى المتوقع لاستمرارها على السوق المحلية، وهل لاقى القطاع الخاص المساندة اللازمة من الحكومة لمواجهة تلك التداعيات.

هاني برزي
رئيس مجلس إدارة شركة إيديتا للصناعات الغذائية

أسامة بشاي
الرئيس التنفيذي لشركة أوراسكوم كونستراكشن

شريف سامي
الرئيس السابق للهيئة العامة للرقابة المالية

أسامة صالح
وزير الاستثمار الأسبق ورئيس مدينة دمياط للأثاث

د. أحمد سعد أحمد سعد
الرئيس الأسبق لهيئة سوق المال

منير فخري عبد النور
وزير الصناعة الأسبق

عمرو نصار
وزير الصناعة الأسبق

محمد علي
رئيس بنك أبو ظبي الإسلامي

حسن حسين
رئيس مجموعة شركات التعمير للتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم "الأولى"

كريم عوض
الرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار المجموعة المالية هيرميس

ماجد شوقي
رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشركة بلتون المالية القابضة

وليد زكي
رئيس مجلس إدارة مجموعة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية

باسل الحيني
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمصر القابضة للتأمين

محمد ماهر
الرئيس التنفيذي لشركة برايم القابضة للاستثمارات المالية ورئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية ECMA

خالد حجازي
الرئيس التنفيذي للقطاع المؤسسي لشركة اتصالات مصر

عمرو كمال
الرئيس السابق للبنك العقاري المصري العربي

مدحت نافع
رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة المعدنية

ميرفت حطبة
رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق

هاني أمان
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة الشرقية للدخان

أشرف صبري
رئيس مجلس إدارة شركة فوري للمدفوعات الإلكترونية

إبراهيم سرحان
رئيس مجلس إدارة شركة إي فاينانس

أحمد شلبي
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر

أحمد صبور
الرئيس التنفيذى لشركة الأهلي صبور

المعتز بهاء الدين
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة سي بي سي السادات للتطوير الصناعي

أيمن عبد الحميد
الرئيس التنفيذي لشركة أملاك – مصر

أحمد عبد الحميد
العضو المنتدب لشركة دي إم ديفيلوبمنت

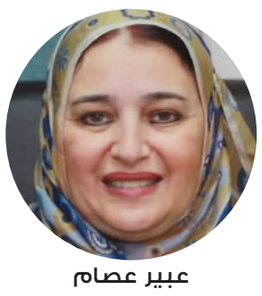
عبير عصام
رئيس شركة عمار العقارية

إسلام سالم
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة القناة للسكر

خالد سعد
مدير عام شركة بريليانس البافارية

علاء السبع
رئيس شركة السبع اوتوموتيف

عمرو سليمان
رئيس شركة الامل لتجميع وتصنيع السيارات

محمد يونس
مدير عام شركة سوزوكي مصر

خالد محمود
رئيس شركة ام ام جروب للصناعة والتجارة العالمية

حسين شكري
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة اتش سي للأوراق المالية والاستثمار

كريم هلال
العضو المنتدب لقطاع التمويل المؤسسي وعلاقات المستثمرين بشركة كربون القابضة

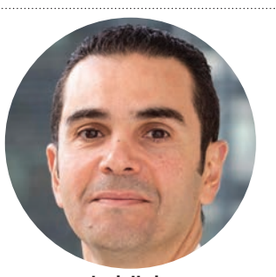
حسن الخطيب
مدير الاستثمار المباشر بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

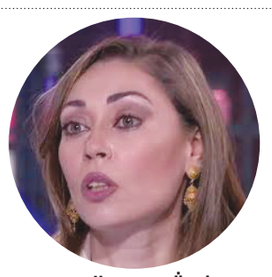
مينوش عبد المجيد
العضو المنتدب لشركة يونيون كابيتال لإدارة صناديق الاستثمار

عمرو حسين الألفي
الأمين العام للجمعية المصرية لخبراء الاستثمار، ورئيس قسم البحوث بشركة شعاع

إيهاب رشاد
نائب رئيس مجلس إدارة شركة مباشر إنترناشونال لتداول الأوراق المالية

محمد فتح الله
العضو المنتدب لشركة بلوم لتداول الأوراق المالية

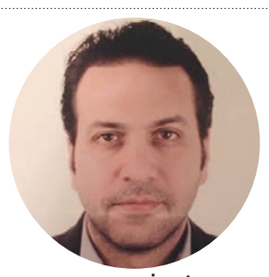
منصف مرسي
الرئيس المشارك لقسم البحوث ببنك الاستثمار سي أي كابيتال

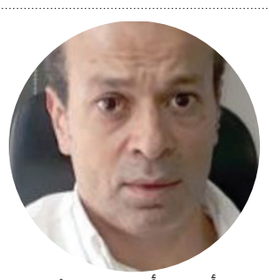
أحمد أبو حسين
العضو المنتدب لشركة كايرو كابيتال للسمسرة في الأوراق المالية

نشوى صالح
مؤسس شركة باست ريتينجز لتصنيف الشركات المتوسطة والصغيرة

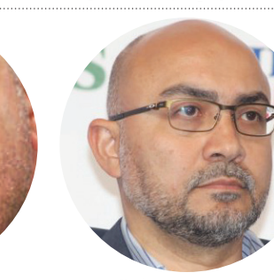
محمد عكاشة
الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة فوري للمدفوعات الإلكترونية

هاني شكري
رئيس مجلس إدارة شركة «JWT» للدعاية والإعلان

شريف المنوفي
الرئيس التنفيذي لشركة TCI Sanmar للبتروكيماويات

محمد خضير
المؤسس والشريك الإداري لمكتب خضير للاستشارات

عمرو أبو العزم
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة تمويلي

بهاء علي الدين
الشريك الرئيسي بمكتب ALC علي الدين وشاحي وشركاهما

عمر المصري
المدير العام لقطاع المنظفات والعناية المنزلية بشركة هنكل مصر

6% المعدل المستهدف قبل أزمة كورونا

46% يتوقعون نمو الاقتصاد المصري بمعدل أعلى من 3%

40% يرجحون تحقيق نمو أعلى من 4%.. و14% أقل من 3%

توقع 46% من المشاركين في استطلاع حابي، نمو الاقتصاد المصري بنسبة أعلى من 3% خلال العام المالي القادم 2021/2020، وذلك بعد أن كان مستهدفًا له معدل نمو بنحو 6.4%، وبفارق طفيف توقع 40% تحقيق معدل نمو بنسبة أقل من 3%، في حين رأى 14% نمو الاقتصاد بنسبة تفوق 4%.

وخفضت الحكومة توقعاتها بنمو الاقتصاد المصري خلال العام المالي الجاري من 6.4% إلى 4.2%، وتباطؤ نمو الربعين الثالث والرابع إلى 4.5%، و1% على التوالي، وذلك بسبب تداعيات فيروس كورونا.

الحكومة تستهدف 4.6% في موازناتها الجديدة لعام 2021/2020

وحقق الاقتصاد المصري معدل نمو بلغ 5.6%، خلال النصف الأول من السنة المالية الجارية، أي قبل تفشي الأزمة.

وتستهدف الحكومة تحقيق معدل نمو خلال العام المالي المقبل بنسبة 4.5%، والعمل على تخطي هذه الأزمة وسرعة التعافي من تداعياتها.

وعلى الرغم من توقعات انخفاض معدل النمو، إلا أن بعض المؤسسات الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي، يرى أن مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي حققت نموًا اقتصاديًا خلال العام الجاري، وتوقع نمو اقتصاد دول منطقة الشرق الأوسط بالسالب.

معدل النمو المتوقع فى العام المالي الجديد

الاختيارات	أعلى من 4%	أعلى من 3%	أقل من 3%
عدد الأصوات	14	46	40

إلى أين يتحرك خلال العام المالي المقبل؟

أكثر من نصف المشاركين يتوقعون معدل تضخم أقل من 10%

37% يرجحون تضخمًا تحت مستوى8%.. و5% أقل من 5%

معدل التضخم المتوقع

الاختيارات	أقل من 10%	أقل من 8%	أقل من 5%
عدد الأصوات	58	37	5

أبدى 53 من المشاركين في استطلاع حابي، توقعهم حول دوران معدل التضخم عند مستوى أقل من 10%، في حين رأى 38 منهم إمكانية تحقيق معدل تضخم أقل من 8%، وأشار 5 إلى أنه من الممكن الوصول لمعدل أقل من 5%.

ويستهدف البنك المركزي المصري معدل تضخم بنسبة 9% (بزيادة أو انخفاض 3%) في الربع الأخير من 2020، وذلك خلال مواصلة العمل على تحقيق استقرار الأسعار بالأسواق، وتحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر على المدى المتوسط.

تراجع معدل التضخم السنوي، في مايو الماضي، إلى مستوى 5%، في إجمالي الجمهورية، مقابل 5.9% في أبريل، وذلك بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الصادرة خلال الأسبوع الماضي.

وقال إن التضخم السنوي في شهر مايو تراجع مقارنة بنفس الشهر العام الماضي والذي سجل 13.3%، وفي المدن سجل التضخم السنوي تراجعًا إلى 4.7% في مايو مقابل 5.9% في أبريل.

وانخفض معدل التضخم الشهري في مايو مسجلًا 0.1% لإجمالي الجمهورية مقابل 1.6% خلال أبريل.

الحكومة تستهدف 7.8%

66% يرجحون تحقيق عجز أقل من 9%.. و26%: تحت 8%

7% يتوقعون تحقيق عجز أقل من 7%.. و1% امتنع عن التصويت

نسبة العجز الكلى المتوقعة فى الموازنة العامة للدولة

الاختيارات	أقل من 9%	أقل من 8%	أقل من 7%	ممتنع عن التصويت
عدد الأصوات	66	26	7	1

حالة من عدم التفاؤل لدى المشاركين في استطلاع حابي نحو معدل انخفاض عجز الموازنة للعام المالي المقبل، حيث صوت 66% منهم لصالح تحقيق عجز أقل من 9%، مقابل 26% توقعوا عجزًا أقل من 8%، ويرى 7% تحقيق عجز أقل من 7%، بينما امتنع صوت واحد عن التصويت.

وتتوقع الحكومة ارتفاع عجز الموازنة إلى 7.8% و7.9% خلال العام المالي الجاري، وذلك نتيجة انتشار أزمة كورونا، بعد أن كانت تستهدف عجزًا نسبته 7.2%.

وترى أيضًا أنه من المتوقع تحقيق عجز نسبته 7.8% في موازنة العام المالي المقبل، وذلك في حالة استمرار الأزمة حتى نهاية ديسمبر، وذلك مقابل نسبة 6.3% في نفس الموازنة قبل تعديلها، نتيجة تداعيات كورونا.

ونجحت الحكومة خلال السنوات الثلاث الماضية، في تحقيق خفض كبير في العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، حيث حققت انخفاضًا 8.2% في السنة المالية 2019/2018، من 11% في عام 2017/2018، و12.3% في 2016/2015.

وصلت نسبتها إلى 9.2% خلال مارس وأبريل الماضيين

الغالبية أكدوا تفاقم معدلات البطالة وارتفاعها خلال العام الجديد

73% توقعوا اتجاهها نحو الزيادة.. و7% تراجعًا

20% رأوا استقرارها وفق وتيرة العام الماضي

اتفق معظم المشاركين في استطلاع حابي على زيادة معدلات البطالة خلال العام المالي المقبل.

وأكد 73% من المشاركين على ارتفاع معدلات البطالة بفعل تداعيات كورونا والتي أدت إلى توقف العديد من الأعمال والأنشطة الاقتصادية، مما عرض الكثيرين إلى فقدان وظائفهم.

بينما يرى 20% استقرار معدلات البطالة عن معدلات العام المالي الماضي، ويتوقع 7% تراجع معدلاتها.

وتشير بعض التقارير الحكومية الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى انخفاض معدل البطالة إلى 7.7% خلال الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة بـ8% خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي.

وبصورة أوضح، أظهرت بيانات مدنية صادرة عن مسح أجرته وزارة القوى العاملة إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 9.2%، خلال الفترة من مارس وحتى إبريل الماضيين، وذلك بفعل التداعيات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا.

اتجاه معدل البطالة

الاختيارات	زيادة	استقرار	تراجع
عدد الأصوات	73	20	7

حول مستوياته الراهنة

57% يتوقعون استقرار سعر الدولار فوق 16 جنيهًا

العملة المحلية أظهرت تماسكًا ملحوظًا في مواجهة تداعيات كورونا

أوقفت أزمة كورونا رحلة صعود الجنيه التي بدأها في يناير 2019 واستمرت لأكثر من عام، وهبطت بالدولار إلى مستوى 15.60 جنيه، في ظل تأثر الموارد وفي مقدمتها قطاع السياحة وكذلك تحويلات المصريين بالخارج المرشحة للتراجع أيضًا.

ورجح 57% من المشاركين استقرار الدولار فوق منطقة 16 جنيهًا، بينما توقع 36% منهم صعوده فوق هذه المنطقة ليتداول عند مستوى أعلى من 17 جنيهًا، فيما رأى 7 فقط إمكانية معاودة الدولار للانخفاض من جديد تحت مستوى 16 جنيهًا.

وأظهر الجنيه تماسكًا واضحًا في بداية تداعيات أزمة كورونا ولمدة شهرين، ليستقر بقرب 15.80 جنيهًا للبيع، رغم التحديات والتقلبات التي واجهتها السوق المحلية وتأثر أغلب موارد النقد الأجنبي، وخروج جزء مؤثر من استثمارات الأجانب في الدين المحلي وسط موجة التخارج من الأسواق الناشئة.

السعر المتوقع للدولار أمام الجنيه

الاختيارات	تحت 16 جنيها	أعلي من 16 جنيها	أعلي من 17 جنيها
عدد الأصوات	7	57	36

وفي منتصف شهر مايو، بدأ الدولار موجة صعود تدريجي أمام الجنيه، استمرت لأكثر من أسبوعين، ارتفع خلالها حوالي 46 قرشًا، ليصل متوسط سعر البيع إلى 16.26 جنيهًا، قبل أن يبدأ في تغيير مساره مرة أخرى لينخفض إلى مستوى 16.22 جنيهًا.

وكان الدولار قد شهد رحلة هبوط على مدار 2019 وحتى فبراير 2020، فقد فيها أكثر من جنيهين من قيمته، لينخفض من مستوى 17.90 جنيهًا للبيع إلى نحو 15.60 جنيهًا، بدعم تحسن مستوى التدفقات النقدية الدولارية والسيولة الأجنبية بالبنوك.

في العام المالي الجديد

68% من المشاركين يرجحون استقرار أسعار الفائدة

17% يتوقعون الخفض.. و14% يرون رفعها

بعد قرار جريء من البنك المركزي، بخفض طارئ في أسعار الفائدة بواقع 3 نقاط مئوية دفعة واحدة، لاحتواء التداعيات السلبية لأزمة كورونا، وفي ظل المستجدات والمتغيرات، تخلت قيادات مجتمع الأعمال عن توقعاتها باستكمال دورة التيسير النقدي التي كان قد بدأها البنك المركزي بوتيرة سريعة في النصف الثاني من عام 2019.

وتوقع 68% من المشاركين استقرار أسعار الفائدة حول مستوياتها الحالية البالغة 9.25% للإيداع و10.25% للإقراض دون تغيير خلال العام المالي المقبل، فيما رجح 17% إمكانية استئناف دورة التيسير النقدي وعودة صانع السياسة النقدية لخفض مستويات الفائدة.

بينما رأى 14% من المشاركين احتمالية تغيير مؤشر أسعار الفائدة اتجاهه خلال العام المالي القادم ليتخذ مسارًا صعوديًا، وامتنع 1% فقط من المشاركين عن التصويت.

اتجاه أسعار الفائدة

الاختيارات	زيادة	استقرار	تراجع	ممتنع عن التصويت
عدد الأصوات	14	68	17	1

وكان البنك المركزي، قد اتجه مطلع العام الجاري إلى تهدئة وتيرة دورة التيسير النقدي التي تسارع إيقاعها في النصف الثاني من عام 2019، ليبقى على معدلات الفائدة في اجتماعي يناير وفبراير، قبل أن تدفع التداعيات والآثار السلبية لانتشار جائحة كورونا لاتخاذ قرار استثنائي بخفض استباقي للفائدة بمعدل 300 نقطة أساس في اجتماع طارئ للجنة السياسة النقدية بتاريخ 16 مارس.

وانخفضت أسعار الفائدة على الجنيه 3.5 نقطة مئوية في آخر 3 اجتماعات للجنة السياسة النقدية في 2019، سبقها خفض آخر 100 نقطة أساس في فبراير من العام نفسه.

مبادرات البنك المركزي داعم قوي

توقعات متفائلة بسهولة وسرعة الحصول على التمويل البنكي

39% يرجحون استقرار الإجراءات و36% يتوقعون مزيدًا من التيسيرات

في وقت تعاني فيه الشركات بمختلف أنشطتها وأحجامها من التداعيات الاقتصادية الصعبة الناتجة عن انتشار فيروس كورونا، ومدى تأثير تلك التداعيات على أدائها وحجم أعمالها ووضعها المالي، جاءت أغلب توقعات المشاركين متفائلة بشأن سهولة وسرعة الحصول على التمويل المصرفي بين الاستقرار عند الوضع الحالي أو حدوث مزيد من السهولة.

سرعة وسهولة الحصول على التمويل المصرفي

الاختيارات	سهولة	صعوبة	استقرار	ممتنع عن التصويت
عدد الأصوات	36	24	39	1

ورجح 39% من المشاركين استقرار إجراءات الحصول على التمويل المصرفي خلال العام المالي القادم، فيما توقع 36% سهولة وسرعة أكثر في الوصول إلى التمويل البنكي، بينما رأى نحو 24% من المشاركين في استطلاع جريدة حابي أن الإجراءات قد تشهد صعوبات، وامتنع 1% فقط عن التصويت.

32 توقعوا مزيدًا من التحسن

38 يرون استقرارًا في درجة سهولة وسرعة التمويل غير المصرفي

البنية التكنولوجية دفعت 28 مشاركًا لترجيح التحرك نحو الأصعب

اتجهت آراء 38 من المشاركين باستبيان جريدة حابي في عددها المئوي نحو استقرار درجة سرعة وسهولة الحصول على التمويل غير المصرفي خلال العام المالي القادم 2021/2020.

ويرى المؤيدون لهذا السيناريو، أن القطاع واجه تحديات منذ ظهور أزمة كورونا حول العالم في تعميم أهمية استخدامه لمواجهة الأزمة.

وفي سياق متصل رجح 32% من المشاركين أن يشهد العام القادم مزيدًا من التيسيرات في الحصول على التمويل غير المصرفي، موضحين أن العالم أصبح لديه الثقافة التي تمكنه من الاستفادة من إتاحة ونشر الأشكال المختلفة من التمويل غير المصرفي.

سرعة وسهولة الحصول على التمويل غير المصرفي

الاختيارات	سهولة	صعوبة	استقرار	ممتنع عن التصويت
عدد الأصوات	32	28	38	2

واختلف آخرون مع الاتجاهين، حيث توقع 28 من المشاركين في استطلاع حابي أن يشهد العام الجديد صعوبة في التمويل غير المصرفي، على خلفية ضرورة تقوية البنية التحتية التكنولوجية وتقديم مزيد من التيسيرات والقوانين التي تخلق البيئة المناسبة لزيادة حصة التمويل غير المصرفي.

وتتعدد أدوات التمويل غير المصرفية ما بين سوق المال والتخصيم والتأجير التمويلي والتمويل العقاري والتمويل متناهي الصغر والتمويل الاستهلاكي والتوريق.

رفع حدود السحب اليومي للأفراد ساهم في دفع المعدلات

46 من المشاركين: الإنفاق الاستهلاكي يتجه للتراجع

28 رجحوا استقرار المستويات و26 توقعوا حدوث زيادة

رجح 46 صوتًا من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته حابي، حدوث تراجع في الإنفاق الاستهلاكي خلال العام المالي المقبل، بينما توقع 28 حدوث استقرار في المعدلات، فيما أكد 26 من المشاركين أن اتجاهه سيكون نحو الزيادة.

وتأتي تلك التوقعات في ظل العديد من الإجراءات التي تم اتخاذها على مدار الأشهر الماضية للحفاظ على مستويات الإنفاق، وفي مقدمتها قرار البنك المركزي برفع حدود السحب للأفراد ليصبح 50 ألف جنيه من فروع البنوك، و20 ألف جنيه من ماكينات الصراف الآلي، رغبة منه في التيسير على المواطنين لمقابلة احتياجاتهم لتغطية النفقات.

ويمثل الإنفاق الاستهلاكي عنصرًا هامًا في دفع الناتج المحلي الإجمالي، وهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمعدلات الدخل، ووفق ما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في أحدث بياناته فإن متوسط الإنفاق الكلي السنوي للأسرة لإجمالي الجمهورية بلغ 51.8 ألف جنيه، منهم 56.3 ألف جنيه للحضر، و47.3 ألف جنيه للريف.

ويلعب الإنفاق الاستهلاكي دورًا كبيرًا في معدلات الناتج المحلي الإجمالي، والذي بلغ 5.3 تريليون جنيه في العام المالي 2019/2018 وهو ما يزيد بالأسعار الجارية بنحو 20% عن الناتج المحلي الإجمالي في 2018/17، وساهم الإنفاق الاستثماري بـ40% من النمو الاقتصادي، و30% من صافي التغير في الصادرات، و20% من الإنفاق الاستهلاكي.

وفي آخر استطلاع للرأي أجرته حابي في شهر يناير الماضي، أشارت توقعات 56 من المشاركين إلى أن الإنفاق الاستهلاكي سيزيد خلال العام الحالي، في مقابل 30 رجحوا استقراره، و14 أكدوا اتجاهه نحو التراجع.

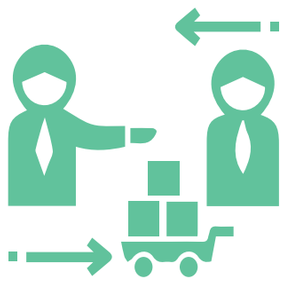

رفع حدود السحب اليومي للأفراد ساهم في دفع المعدلات

اتجاه الانفاق الاستهلاكي

الاختيارات	زيادة	استقرار	تراجع
عدد الأصوات	26	28	46

وسط تقلبات عالمية

58% يرجحون تجاوز سعر البترول 40 دولارًا للبرميل

السعر المتوقع لبرميل البترول

فوق 50 دولارا	16 صوت
فوق 40 دولارا	58 صوت
فوق 30 دولارا	25 صوت
ممتنع عن التصويت	1

توقع 58 من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة «حابي» أن يسجل البترول سعرًا فوق 40 دولارًا للبرميل وأقل من 50 دولارًا، فيما رأى 25 صوتًا أن السعر سيتجاوز 30 دولارًا وأقل من 40 دولارًا، بينما رجح 16 صوتًا أن يتجاوز سعر برميل البترول 50 دولارًا، وامتنع مشارك واحد عن التصويت.

وحددت وزارة المالية سعر برميل النفط في مشروع موازنة 2020-2021 عند 61 دولارًا، انخفاضًا من 68 دولارًا في الموازنة الحالية التي تنتهي في الثلاثين من يونيو الجاري، وتستهدف الحكومة خفض دعم المواد البترولية بنسبة 47% ، إلى 28.193 مليار جنيه، وتبلغ القيمة المستهدفة في مشروع موازنة السنة المالية الحالية 52.963 مليار جنيه.

وشهدت أسعار البترول تقلبات كبيرة على مدار الأسابيع الأخيرة كان أبرزها ما حدث في الأسبوع الثالث من شهر أبريل الماضي، حيث تم تداول العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي بأسعار سالبة، وهبطت إلى أدنى مستوياتها بالقرب من سالب 38 دولارًا للبرميل، وذلك نتيجة انهيار الطلب على الوقود مثل البنزين مع تفشي فيروس كورونا عالميًا، مما أدى إلى تراجع الطلب على النفط معه.

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية أن ينخفض الطلب العالمي على النفط بما يصل إلى 29 مليون برميل يوميًا، أو نحو 30% مقارنة بالعام الماضي، ولموازنة هذا الانهيار وضمان استقرار السوق، وافقت أكثر من 12 دولة منتجة على خفض العرض على نطاق يتراوح من 10 إلى 15 مليون برميل يوميًا – أو بنسبة تصل إلى 15% – بدءًا من شهر مايو الماضي.

مع الاستمرار في الإصلاحات الهيكلية

67 صوتا يتوقعون عجز ميزان المدفوعات

اتجاه أداء ميزان المدفوعات

ممتنع عن التصويت	استقرار	فائض	عجز
2 صوت	30 صوت	1 صوت	67 صوت

توقع غالبية المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة «حابي» أن يتجه أداء ميزان المدفوعات عجزًا بالعام المالي المقبل، حيث بلغت نسبة المؤيدين لهذ الرأي 67 صوتًا، فيما رأى 30 مشاركًا أنه سيسجل استقرارًا ورجح مشارك واحد أن يسجل ميزان المدفوعات فائضًا، وامتنع مشاركان عن التصويت.

وسجل ميزان المدفوعات في النصف الأول من العام المالي الجاري 2020/2019 فائضًا كليًا بقيمة 410.9 مليون دولار، مقابل عجز كلي بلغ 1.8 مليار دولار خلال ذات الفترة من العام المالي السابق.

وفي مايو الماضي وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على طلب مصر الحصول على مساعدة مالية طارئة بقيمة 2.772 مليار دولار لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات العاجلة الناشئة عن تفشي جائحة COVID-19، وقال الصندوق إنه مع تلاشي الأزمة، سيتعين استئناف التدابير الرامية إلى خفض مستوى الدين مع الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لزيادة دور القطاع الخاص في تحقيق نمو أكبر وشامل وخلق فرص العمل، وفتح إمكانات النمو في مصر بمرونة راسخة.

وفي آخر استطلاع أجرته جريدة «حابي» في عددها السنوي الصادر في يناير الماضي رجح 51% من المشاركين المئة أن يستقر أداء ميزان المدفوعات في العام الجاري، في مقابل 34% أكدوا تحقيق عجز، و15% صوتوا لصالح تحقيق فائض.

رغم التحديات بالأسواق الخارجية

توقعات بارتفاع الصادرات غير البترولية وفق 45%

اتجاه حركة الصادرات غير البترولية

زيادة	45 صوت
ثبات	31 صوت
تراجع	24 صوت

رأى 45% من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة «حابي» أن حركة الصادرات المصرية غير البترولية ستشهد ارتفاعًا في معدلاتها خلال العام المالي المقبل، بينما رجح 31% من المشاركين ثبات الصادرات عند نفس المعدلات الحالية، فيما توقع 24% من الأصوات حدوث تراجع في الصادرات.

وشهدت الصادرات المصرية في العديد من القطاعات وفق تصريحات رؤساء المجالس التصديرية عدة صعوبات على مدار الأشهر الأخيرة نتيجة الإغلاق الذي باتت عليه مختلف الأسواق في مواجهة انتشار فيروس كورونا، ونمت قطاعات أخرى في مقدمتها الحاصلات الزراعية والمنتجات الكيماوية.

حققت الصادرات المصرية غير البترولية زيادة طفيفة خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 2% حيث سجلت 6 مليارات و728 مليون دولار مقارنة بنحو 6 مليارات و580 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2019 وبقيمة بلغت 148 مليون دولار، وفق بيانات وزارة التجارة والصناعة.

وتضمنت أكبر القطاعات التي جاءت على رأس قائمة الصادرات المصرية خلال الربع الأول من العام الجاري، قطاع مواد البناء بقيمة مليار و527 مليون دولار وقطاع الكيماويات والأسمدة بقيمة مليار و252 مليون دولار، والصناعات الغذائية بقيمة 881 مليون دولار، بالإضافة إلى قطاع الحاصلات الزراعية بقيمة 821 مليون دولار، فضلاً عن قطاع السلع الهندسية والإلكترونية بقيمة 548 مليون دولار.

الأزمة عصفت بآمال نمو القطاع

79% يرجحون تراجع إيرادات السياحة

13% تفاءل بنمو القطاع.. و8% يرون استقرار إيراداته

عصفت أزمة كورونا بآمال نمو قطاع السياحة، وسادت حالة من الإحباط لدى المشاركين، في استطلاع حابي تجاه نمو القطاع، وصوت 79 مشاركًا لصالح تراجع إيرادات القطاع، مقابل 13 صوتًا توقعوا نمو إيراداته، في حين صوت 8 مشاركين لصالح استقراره.

وتعرض قطاع السياحة لصدمة عنيفة نتيجة انتشار جائحة كورونا، والتي أثرت على جميع أنشطته سلبًا، خاصة أن القطاع كان في طريقه إلى النمو خلال النصف الأول من العام الجاري، إلى أن جاءت هذه الأزمة لتبدد آمال المستثمرين نحو نمو القطاع.

وزادت إيرادات قطاع السياحة خلال العام المالي المنصرم بنسبة 28.6%، لتصل إلى 12.6 مليار دولار، مقارنة بـ 8.9 مليارات دولار عام 2017/2018، وساهم بنسبة 11.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويعد القطاع السياحي من أبرز القطاعات الخاسرة نتيجة هذه الأزمة، وتعمل الحكومة حاليًا على إعادة إنعاش القطاع ولكن بإجراءات احترازية وتدابير وقائية، حيث وضعت مجموعة من الضوابط والشروط لإعادة تشغيل الفنادق والمطاعم، بعد توقف دام لأكثر من شهرين، هذا بالإضافة إلى إطلاق مجموعة من المبادرات بقيادة البنك المركزي لدعم ومساندة الشركات السياحية نتيجة تداعيات الأزمة، وحتى تكون على استعداد تام عند عودة النشاط مرة أخرى.

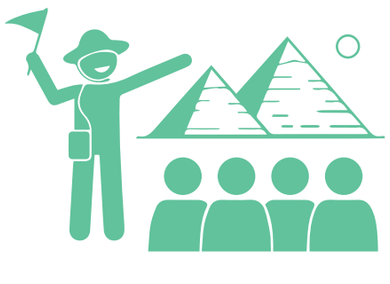

اتجاه إيرادات السياحة

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع
عدد الأصوات	13	8	79

سجل ارتفاعات بالربع الأول من العام المالي الحالي

63% : صافي الاستثمار الأجنبي المباشر تحت 7 مليارات دولار

اتجاه صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

أقل من 7 مليارات دولار	63	صوت
أعلي من 7 مليارات دولار	26	صوت
أعلي من 8 مليارات دولار	10	صوت
ممتنع عن التصويت	1	

رأى 63 صوتًا من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة «حابي» أن يسجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من 7 مليارات دولار، فيما توقع 26 صوتًا أن يصل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أعلى من 7 مليارات دولار وأقل من 8 مليارات دولار، بينما رجح 10 أصوات أن تزيد القيمة عن 8 مليارات دولار وامتنع مشارك واحد عن التصويت.

وخلال الربع الأول من العام المالي الجاري حقق صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعًا ملحوظًا إلى نحو 2.4 مليار، مقابل 1.4 مليار دولار خلال نفس الربع من العام المالي السابق، بزيادة نحو مليار دولار، بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وسجل صافي استثمارات الحافظة في الخارج فائض نحو 123.2 مليون دولار خلال الربع الأول من 19 /20، مقابل صافي تراجع 75.4 مليون دولار خلال الربع المماثل من العام 18 /19، بينما تراجع صافي استثمارات الحافظة في مصر إلى 1981.5 مليون دولار، مقابل 3240.3 مليون جنيه خلال فترة المقارنة.

وفي الاستطلاع الأخير الذي أجرته جريدة «حابي»، فإن 50% من المشاركين توقعوا أن تتمكن الحكومة من الوصول بمعدلات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أعلى من 7 مليارات دولار خلال العام الجاري، معتمدين في ذلك على تحسن مناخ الاستثمار وزيادة الحوافز.

وبلغت نسبة الأصوات حينها التي ترى أن صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام الحالي لن يزيد على 7 مليارات دولار نحو 34% من المشاركين، فيما توقع 16% من المشاركين أن يزيد صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على 8 مليارات دولار

الذهب حل في المرتبة الثانية

الاستثمار في الأسهم يستحوذ على 28.17 صوتًا كأفضل وعاء استثماري

أفضل وعاء استثماري

الاختيارات	الدولار	الأسهم	الودائع وشهادات الإدخار	العقار	الذهب
عدد الأصوات	10.33	28.17	24	13	26.5

جاءت الأسهم في المرتبة الأولى كأفضل وعاء استثماري، حيث حازت على 28.17 صوتًا من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة حابي،، تلاها في المرتبة الثانية الاستثمار في الذهب بنحو 26.5 صوتًا.

وحصل الاستثمار في الودائع وشهادات الادخار على 24 صوتًا، وفي المرتبة الرابعة جاء الاستثمار في العقارات، بنحو 13 صوتًا، وأخيرًا الاستثمار في الدولار والذي حاز على 10.33 صوتًا.

وعملت البورصة المصرية خلال الفترة الأخيرة على الترويج للاستثمار في الأسهم، عبر فيديوهات تعليمية لرفع مستويات وعي ومعرفة المجتمع بأساسيات الاستثمار في البورصة وتصحيح المفاهيم المغلوطة عن الاستثمار في البورصات.

وشهد الاستثمار في الذهب إقبالًا على مدار الأعوام الأخيرة، وخاصة من قبل الأفراد، وذلك منذ تحرير أسعار الصرف، حيث هدأت وتيرة الادخار في الدولار بعد استقرار سعره بصورة نسبية، واتجهت الأنظار إلى المعدن الأصفر والذي حافظ على مستوياته المرتفعة، مسجلًا مستوى قياسيًا بنهاية الأسبوع الماضي إلى نحو 780 جنيهًا للجرام عيار 21.

وبالنسبة للاستثمار في الودائع وشهادات الادخار فإنها شهدت إقبالًا كبيرًا على مدار السنوات الماضية، كان أبرزها مع طرح شهادات قناة السويس الجديدة، والتي تم صرف العائد منها في سبتمبر من العام الماضي، وأيضًا الشهادات ذات العائد بنسبة 15% والتي تم طرحها من بنكي الأهلي ومصر قبل ثلاثة أشهر، والتي بلغت حصيلتها حتى يوم 6 يونيو الجاري 171 مليار جنيه.

أما الاستثمار في العقارات فاستحوذ هو الآخر على حصة جيدة من أموال المدخرين، في ظل الانطلاقة العمرانية التي تشهدها مصر والمشروعات الكبيرة التي يجري تنفيذها سواء من قبل الحكومة أو القطاع الخاص، وإطلاق نحو 14 مدينة جديدة.

سجلت 26.8 مليارًا بنهاية 2019

تحديات كبيرة أمام تحويلات العاملين بالخارج

اتجاه تحويلات المصريين العاملين بالخارج

نمو	استقرار	تراجع
6 صوت	24 صوت	70 صوت

اتجهت أغلب آراء المشاركين في استطلاع حابي نحو تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج نتيجة تداعيات أزمة كورونا.

ورأى 70% من المشاركين أن تحويلات العاملين بالخارج ستشهد تراجعًا ملحوظًا خلال العام المالي المقبل، في حين رجح 24% استقرارها، بينما تفاءل 6% منهم بزياداتها.

وبلغ إجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنهاية عام 2019، 26.8 مليار دولار، مقابل 25.5 مليار دولار خلال 2018.

وتوقع البنك الدولي في تقرير له، تراجع تحويلات العاملين المصريين في الخارج بنسبة 21.5% خلال العام الجاري مقارنة بنمو بلغت نسبته 5% في العام الماضي.

وأشار التقرير إلى إن التحويلات حول العالم ستنخفض 142 مليار دولار في 2020، وهو أكبر هبوط في التاريخ الحديث، بسبب أزمة فيروس كورونا.

وأوضح التقرير أن التحويلات في منطقة الشرق الأوسط ستتراجع بنسبة 20% خلال 2020 مقارنة بنمو بلغ 2.6% في 2019.

ويتوقع التقرير أن تتعافى التحويلات في المنطقة خلال العام المقبل لترتفع بنسبة 1.6%.

ROOYA رؤية GROUP
القاهرة للإسكان والتعمير ش.م.م تأسست ١٩٠٦
Giza General - Contracting and Real Estate Investment
United Housing
شركة المصريين العامة للمقاولات والاستثمار العقاري E.G.R.C
Electro Cable Egypt Established in 1954
ArabDairy
UNIPACK UNIVERSAL
الجيزة باور للصناعة
AMWAL®
PIONEERSBAHRAIN®
PIONEERSUAE®
PHC Investment Banking
PIONEERSCAPITAL®
ROAYA ONLINE®
PRIZMASECURITIES®
PIONEERSFUNDS®
PIONEERSSECURITIES®

فرص مغرية على مائدة المستثمرين بالعام الجديد

54 يتوقعون رواج الدمج والاستحواذ و22 رجحوا الاستقرار

24% من المشاركين رجحوا التراجع بسبب التباطؤ العالمي

رجح أكثر من 50% من المشاركين باستطلاع جريدة حابي في العدد المئوي حول المؤشرات الاقتصادية المتوقعة للعام المالي 2020/2021، الآمال لزيادة نشاط الدمج والاستحواذ حيث رأي 54 صوتًا أن تتجه استراتيجية المستثمرين لاقتناص هذا الخيار بدلًا من إطلاق كيانات جديدة.

وأرجعوا ذلك إلى أن أزمة كورونا في الآونة الأخيرة عطلت تنفيذ الخطط الاستثمارية المقررة بالنصف الأول من العام الجاري، لذلك يتجه المستثمرون لسلك طريق أسرع لتعظيم استثماراتهم وتعويض جزء من خسائر أول 6 أشهر، بجانب ظهور الكثير من الفرص المغرية.

ومن ناحية أخرى وجد 24 % من المشاركين أن نشاط الدمج والاستحواذ يحتاج إلى رأسمال قوي وملاءة مالية تمكن المستثمرين من تنفيذ الصفقات، وعلى المدى المتوسط واجهت أغلب الشركات بعض الركود نتيجة لتعطل حركة السيولة.

وبناء عليه صوت 24 من المشاركين على تراجع نشاط الدمج والاستحواذ خلال العام المالي القادم، مرجحين أن تتجه أغلب الشركات نحو رفع إنتاجها لرفع ربحيتها وتعويض التوقف الذي سببته تداعيات أزمة كورونا.

واتجهت توقعات 22% من المشاركين نحو استقرار نشاط الدمج والاستحواذ عند معدلاته الحالية.

اتجاه نشاط عمليات الدمج والاستحواذ

الاختيارات	زيادة	استقرار	تراجع
عدد الأصوات	54	22	24

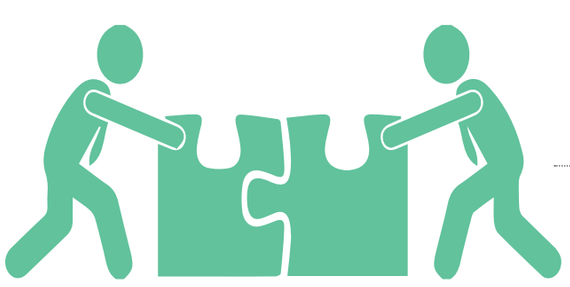

بدعم الحزم التحفيزية

نصف المشاركين يرجحون صعود مؤشرات البورصة

اتجاه مؤشرات البورصة المصرية

	صعود	استقرار	تراجع	ممتنع عن التصويت
	50 صوت	32 صوت	16 صوت	2

عززت استجابة مؤشرات البورصة المصرية للحزم التحفيزية التي أصدرتها الحكومة ضمن الإجراءات الاحترازية لمواجهة تداعيات أزمة كورونا، تفاؤل المستثمرين تجاه حركة مؤشرات البورصة المصرية خلال العام المالي 2020/2021.

وتوقع 50% من المشاركين في استبيان جريدة حابي لعددها المئوي أن تشهد مؤشرات البورصة المصرية صعوداً ومكاسب على المدى الطويل خلال العام المالي القادم، لتجني ثمار القرارات التحفيزية والتي من شأنها أن تمتص أغلب التداعيات السلبية التي سببتها أزمة كورونا.

وجاء السيناريو الثاني والذي رشحه 32% من المشاركين أن يستقر أداء مؤشرات البورصة خلال العام، نظراً لضبابية المشهد حول موعد انتهاء الأزمة، معتمدين على دعم الحكومة للمستثمرين المصريين في تعويض جزء من تخارج الأجانب الذي شهدته سوق المال المصرية بالأشهر الثلاثة الماضية.

في حين تشاءم 16% من المشاركين باستبيان حابي تجاه حركة مؤشرات البورصة، حيث رجحوا أن تشهد تراجعًا بسبب الانخفاض المحتمل لبعض الشركات المقيدة المتضررة بشكل مباشر بتوقف حركة الطيران والسياحة.

وفسر المشاركون هذا السيناريو المتشائم، بأن الربع الأول من العام الجاري شهدت أغلب الشركات نتائج إيجابية نظرًا لأنها لامست شهرًا واحدًا منذ بداية أزمة كورونا، بينما تشهد نتائج الربع الثاني الأثر الفعلى للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول لمواجهة تفشي فيروس كورونا.

يذكر أن الحكومة المصرية قد أقرت تعديل الضرائب على البورصة المصرية، بجانب دعمها بمبلغ 20 مليار جنيه من البنك المركزي المصري، إلى جانب توسع بنكي الأهلي ومصر في الاستثمار بالبورصة.

بدعم الحزم التحفيزية

30 صوتًا يرشح الاستقرار

41 % يتوقعون تراجع المعدل الطبيعي للطروحات

اتجاه حركة الطروحات الجديدة بالبورصة المصرية

	زيادة	استقرار	تراجع	ممتنع عن التصويت
	27 صوت	30 صوت	41 صوت	2 صوت

توقع 41 من المشاركين في استبيان جريدة حابي في عددها المئوي حول مؤشرات العام المالي الجديد 2020 / 2021، أن تتراجع حركة الطروحات الجديدة بالبورصة المصرية، تأثرًا بأداء الاقتصاد بسبب تداعيات أزمة كورونا.

في حين رجح 30 آخرون أن يستقر عدد الطروحات الجديدة بالبورصة المصرية عند معدله بالعام المالي 2020/2019، والذي تضمن شركتين وهما العاشر من رمضان للصناعات الدوائية والمستحضرات التشخيصية – راميدا، وآميرالد للاستثمار العقاري.

وتقارب عدد الأصوات التي اتجهت نحو استقرار معدل الطروحات الجديدة مع المرشحين لزيادة الشركات المطروحة والبالغ نسبتهم 27%، بينما امتنع اثنان عن إبداء آرائهم.

الجدير بالذكر، أن سوق المال المصرية قد واجهت تحديًا نظرًا لما سببه تفشي فيروس كورونا المستجد من تراجع لمؤشرات الأسواق العالمية والعربية ومن ضمنها مصر.

ورغم قيام الحكومة المصرية بتقديم حزم تحفيزية إلى البورصة ساعدتها في تغطية جزء من الخسائر، إلا أن خسائر البورصات العالمية وتوقف حركة الطيران والسياحة دفعت المستثمرين إلى تأجيل بعض الخطط الاستثمارية لحين ظهور نتائج تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي.

وكان طرح بنك القاهرة من أول الطروحات المقرر تنفيذها بالربع الأول من العام الجاري، إلا أنه تم تأجيله بسبب تداعيات أزمة كورونا، وتأثيرها على أسواق المال.

10% فقط رأوا إمكانية النمو

70 مشاركًا : تراجع أرباح الشركات العقارية

اتجاه أرباح الشركات العقارية

	نمو	استقرار	تراجع	ممتنع عن التصويت
	10 صوت	19 صوت	70 صوت	1

توقعات متشائمة حاصرت القطاع العقاري من قبل المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة «حابي» وذلك مع ترجيح 70 مشاركًا بأن أرباح الشركات العقارية ستتراجع خلال الفترة المقبلة، بينما توقع 19 مشاركًا حدوث استقرار، ورجح 10 مشاركين فقط حدوث نمو في أرباح الشركات، وامتنع مشارك واحد عن التصويت.

وأكد مطورون عقاريون على مدار الأشهر الأخيرة أن المبيعات تراجعت بصورة كبيرة كنتيجة طبيعية للقيود والإجراءات الاحترازية التي تم إقرارها للحد من انتشار فيروس كورونا، وهو ما أثر على إيرادات الشركات التي تعتمد على المبيعات في توفير السيولة اللازمة للتنفيذ، كأحد المصادر الثلاثة إلى جانب التمويلات الذاتية من الشركة والاقتراض البنكي.

وتسببت أزمة انتشار فيروس كورونا في إلغاء العديد من الفاعليات التي تعتمد عليها الشركات لتحقيق مبيعات تلبي احتياجاتها المالية، جاء في مقدمتها معرض سيتي سكيب مصر الذي كان من المفترض أن يتم إقامته في مارس الماضي، إلا أن الشركة المنظمة أعلنت عن تأجيله، إلى جانب إلغاء العديد من المؤتمرات والفاعليات التي كان مقررًا إقامتها في العديد من دول الخليج، وهو ما أثر بالتبعية على مبيعات الشركات للعملاء الأجانب والمصريين العاملين في الخارج.

وركزت الشركات مؤخرًا على التسويق الإلكتروني والمبيعات الافتراضية للحفاظ على الطلب في السوق العقارية، مع تزايد الحملات عبر الإنترنت لتسويق المشروعات بالإضافة إلى إنهاء الصفقات عن بعد عبر التحويلات البنكية أو الشيكات.

تراجع في الطلب وزيادة المعروض

60%: شركات الأسمنت على موعد مع خسائر جديدة

اتجاه أرباح شركات الأسمنت

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع	ممتنع عن التصويت
عدد الأصوات	15	23	60	2

باتت شركات الأسمنت على موعد مع تراجع جديد في الأرباح خلال الفترة المقبلة، بحسب توقعات 60% من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة «حابي» ما سيزيد من أزمات ذلك القطاع الذي يعاني بقوة مع زيادة المعروض في الأسواق وانخفاض معدلات الطلب وزيادة المنافسة في الأسواق الخارجية.

وتوقع 23% من المشاركين في استطلاع الرأي أن تشهد أرباح شركات الأسمنت استقرارًا، في العام المالي المقبل، فيما رأى 15 مشاركًا إمكانية حدوث نمو، وامتنع مشاركان عن التصويت في ذلك البند.

ووفق بيانات شعبة الأسمنت بغرفة مواد البناء باتحاد الصناعات المصرية فإن الطاقات الإنتاجية لتلك الصناعة تتجاوز نحو 80 مليون طن سنويًا، بينما يبلغ حجم الطلب أقل من 45 مليون طن سنويًا، ما أوجد فجوة في السوق بنحو 35 مليون طن يصعب على الشركات تصريفها، وخاصة مع تشابه الوضع في العديد من الأسواق الخارجية.

ومن بين سبع شركات أسمنت مدرجة في البورصة، حققت اثنتان فقط أرباحًا في 2019، وكانت الأرباح في الحالتين أقل كثيرًا منها في 2018، حيث انخفضت مبيعات الأسمنت في مصر إلى 43.8 مليون طن في 2019 من 49.5 مليون في 2017، بحسب بيانات البنك المركزي، وهي فترة تزامنت مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وذلك بحسب ما قالته وكالة رويترز.

وسط أزمة حول رسوم الاستيراد وأسعار الغاز

52%: شركات الحديد على طريق تراجع الأرباح

اتجاه أرباح شركات الحديد

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع	ممتنع عن التصويت
عدد الأصوات	17	29	52	2

توقع 52% من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة «حابي» حدوث تراجع في أرباح شركات الحديد، بينما رأى 29 مشاركًا أن الفترة المقبلة ستشهد استقرارًا في أرباح القطاع، فيما كان لنحو 17 صوتًا رؤية متفائلة بأن تحقق الشركات نموًا في أرباحها، وامتنع مشاركان عن التصويت لذلك البند.

وتأتي تلك التوقعات بالتزامن مع المباحثات التي تجري بين المصانع المتكاملة ووزارة التجارة والصناعة حول الرسوم المفروضة على واردات البيليت والحديد المستورد، وسط مطالب بخفضها أو إلغائها من قبل مصانع الدرفلة، ورغبة المصانع المتكاملة في استمرار العمل بها، ورفعها حال استمرت الأوضاع الحالية على ما هي عليه.

وطالبت الجمعية المصرية للحديد والصلب، الشهر الماضي بتثبيت رسوم الوقاية المفروضة على البليت المستورد والتي كان من المقرر مراجعتها وخفضها فى أبريل الماضي.

وفيما يتعلق بملف الطاقة طالبت شركات الحديد مؤخرًا بخفض أسعار الغاز على القطاع، وقالت غرفة الصناعات المعدنية إن الغاز يمثل نسبة 15% من العملية الإنتاجية للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة والتي يأتي من ضمنها صناعة الحديد، مطالبة بأن يصل سعر الغاز الموجه لهذه الصناعات بحد أقصى 3 دولارات لكل مليون وحدة حرارية لكي يتماشى مع الأسعار العالمية للطاقة، وحتى تستطيع السلع والمنتجات المصرية منافسة مثيلتها فى التصدير للخارج.

ارتفاع التكلفة على المشروعات

45% يرون تراجعا في أرباح شركات المقاولات

تتجه شركات المقاولات نحو تراجع في أرباحها، حسبما توقع 45 من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة «حابي، فيما رأى 34 مشاركا أن شركات المقاولات ستشهد استقرارا في أرباحها، ورجح 18 صوتا حدوث نمو، بينما امتنع 3 مشاركين عن التصويت.

وأسوة بعدة قطاعات أخرى فإن شركات المقاولات تواجه صعوبات كبيرة خلال الفترة الأخيرة في ظل التحديات المفروضة على الساحة المحلية والعالمية، من ارتفاع في التكلفة إلى جانب تبعات الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها والتي أثرت على حجم الأعمال، وعلى الرغم من ذلك فإن الشركات عادت إلى العمل بجزء كبير من عمالتها مع اتخاذ إجراءات لحمايتهم من انتشار الفيروس.

ويعد ملف المستحقات هو الأبرز على الساحة في قطاع التشييد والبناء، إذ تصل قيمتها إلى نحو 11 مليار جنيه، أعلنت وزارة الإسكان في أبريل الماضي عن صرف 3.8 مليار منها، والاتفاق مع المقاولين على اعتماد 2 مليار أخرى، لمساعدة الشركات على سداد التزاماتها للعمال، وتوفير النفقات الخاصة باستكمال مشروعاتها، وتواصلت المباحثات بشأت تسريع صرفها على مدار الأسابيع الأخيرة.

وسعيا منه لمساندة ذلك القطاع الحيوي قرر مجلس إدارة البنك المركزي منتصف الشهر الماضي السماح لشركات المقاولات التي يبلغ حجم أعمالها/ إيرادها السنوي 50 مليون جنيه فأكثر بالاستفادة من مبادرة القطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي، والتي تتضمن إتاحة 100 مليار جنيه من خلال البنوك بسعر عائد سنوي 8% متناقص لتمويل شركات القطاع الخاص.

اتجاه أرباح شركات المقاولات

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع	ممتنع عن التصويت
عدد الأصوات	18	34	45	3

32% توقع الاستقرار

44% من المشاركين تفاءلوا بتحسن جودة خدمات الاتصالات

اتجاه جودة خدمات الاتصالات

الاختيارات	تحسن	استقرار	أسوأ	ممتنع عن التصويت
عدد الأصوات	44	32	22	2

تفاءل 44% من المشاركين في استطلاع حابي بتحسن خدمات الاتصالات ومستوى الشبكات خلال العام المقبل، في حين رأى 32% منهم استقرار الخدمات.

هذا بينما سادت حالة من الإحباط لدى 22% وتوقعوا سوء خدمات الاتصالات المقدمة للعملاء، في حين امتنع اثنان عن التصويت.

وتعمل وزارة الاتصالات ممثلة في الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، على اتخاذ آليات محددة لضمان تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين بموجب قياسات جودة الخدمات المعلنة شهريًا، ومنها إخطار المشغلين بالأعطال وتحديد أماكنها وأسبابها بفترة كافية قبل نشر التقرير وذلك للتعامل مع هذه الأعطال والعمل على حلها وتفادي تكرارها، بالإضافة إلى عقد اجتماعات دورية معهم على مدار شهر بعد إصدار التقرير للمتابعة والوقوف على إجراءات تحسين الجودة في الأماكن المذكورة بالتقرير.

وفي حالة عدم تحسن الخدمة لأسباب ليست خارجة عن الإرادة، يقوم الجهاز باتخاذ إجراءات تصعيدية بما يضمن حق المواطن في الحصول على الخدمات بجودة عالية.

وأصدر المركز القومي لمراقبة جودة خدمات الاتصالات الأسبوع الماضي، تقريره لنتائج قياسات جودة خدمات الصوت والإنترنت لشركات الاتصالات العاملة في السوق المصرية، حيث تم اختبار نحو 24 ألف كيلومتر من المدن والمناطق المأهولة بالسكان.

الإجابة دائمًا القارة السمراء:

إفريقيا تكتسح الوجهة الأفضل للتوسع الخارجي بنصيب 78.5%

الوجهة الأفضل للتوسع الخارجي

الاختيارات	الخليج	أفريقيا	أوروبا	آسيا	ممتنع عن التصويت
عدد الأصوات	4	78.5	7.5	8	2

مالت أغلبية الآراء المشاركة في استطلاع حابي إلى أن إفريقيا هي صاحبة الوجهة الأفضل للتوسع الخارجي، وذلك بنسبة 78.5%، في حين رأى 8% منهم أن قارة آسيا هي الأمثل.

بينما رأى 7.5% من المشاركين أن أوربا هي الأفضل، وبعدها منطقة الخليج بنسبة 4%، في حين امتنع عدد 2 صوت عن التصويت.

وعلى الرغم من الاضطرابات التي يشهدها الاقتصاد العالمي بفعل تداعيات كورونا، إلا أن القارة السمراء لا تزال حاضرة بقوة في عمليات جذب المستثمرين، كونها تتمتع بالعديد من المقومات والموارد الاقتصادية المختلفة.

وأظهر تقرير صادر عن الأونكتاد تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميًا بنسبة 13% خلال عام 2019، وعلى الرغم من هذا الانخفاض، إلا أن إفريقيا كانت أعلى القارات في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولا يزال ملف التوسع الخارجي بالنسبة للمستثمرين المحليين يضم مجموعة من العقبات أهمها العمليات التمويلية، وقلة مكاتب التمثيل التجاري، والتأمين على المخاطر، بالإضافة إلى ارتفاع بعض تكاليف الشحن، ولكن تعمل الحكومة حاليًا على حل هذه العقبات من خلال زيادة مخصصات المصدرين، والعمل على بعض المشاريع التي من شأنها تسهيل حركة التجارة بين مصر وإفريقيا، منها مشروع جسور والذي يعد أحد الخطط الرئيسية في زيادة الصادرات إلى إفريقيا.

رغم التحفيز

مجتمع الأعمال يتوقع استمرار تداعيات كورونا على السوق المحلية لأكثر من عام

مدى استمرار التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على السوق المحلية

الاختيارات	أقل من عام	أكثر من عام	أكثر من عامين	3 أعوام
عدد الأصوات	31	51	16	2

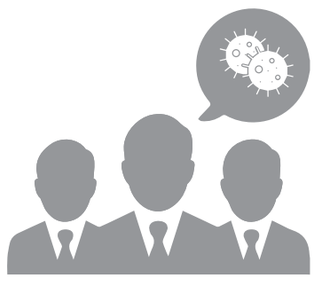

توقع مجتمع الأعمال والمستثمرين استمرار تداعيات كورونا على السوق المحلية لأكثر من عام، وذلك بنسبة 51%، في مقابل رأى 31% منهم أقل من عام.

وأشار 16% من المشاركين في استطلاع حابي استمرار هذه التداعيات لأكثر من عامين، بينما يرى 2% أكثر من 3 أعوام.

وأثرت أزمة كورونا على العديد من الأنشطة الاقتصادية على رأسها قطاع السياحة، والطيران، الأمر الذي أثر بالطبع على عمليات تدفقات النقد الأجنبي، هذا بالإضافة إلى حظر التجوال وما سببه في غلق المولات وتقييد حركة عمل المطاعم والمتاجر.

واتجهت الحكومة لاتخاذ العديد من الإجراءات لدعم الأنشطة الاقتصادية وتخفيف حدة تداعيات هذه الأزمة، وخصصت 100 مليار جنيه لمواجهة هذه الأزمة، وتم تقديم مبادرات خاصة بقطاع السياحة والطيران والصناعة وجميع القطاعات المتأثرة بكورونا، بالإضافة إلى تخصيص دعم نقدي لتنشيط البورصة المصرية.

وظهر أيضًا دور البنك المركزي بوضوح خلال هذه الفترة، واتخاذه العديد من الإجراءات التي تحد من تداعيات هذه الأزمة حيث خفض الفائدة 3% دفعة واحدة، تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد، والتي تشمل القروض بأغراضها المختلفة لمدة 6 شهور، إلى جانب مبادرات تهدف إلى دعم القطاعات كافة.

رغم تحديات كورونا

40% يرون فرصا لنمو معدل الادخار

اتجاه معدلات الإدخار

تمسك 40% من المشاركين في استطلاع جريدة حابي بالتفاؤل بشأن مستقبل معدل الادخار في العام المالي 2021/2020، مؤكدين احتمالية ارتفاعه رغم التحديات والخسائر الاقتصادية التي تشهدها مصر ودول العالم أجمع تحت وطأة انتشار جائحة كورونا وتداعياتها السلبية.

فيما توقع 35% من المشاركين تراجع معدل الادخار، في ظل انخفاض مستويات الدخول بسبب تداعيات أزمة كورونا، ونحو 25% من المشاركين رجحوا استقراره في العام المالي القادم.

وتتحكم عدة عوامل في معدل الادخار يأتي في مقدمتها حجم الدخل، وهيكل وحجم الاستهلاك، حيث يتجه الأفراد لادخار فوائض الدخول بعد تغطية كافة الاحتياجات الاستهلاكية، وفي ظل الظروف العصيبة التي يمر بها الاقتصاد المصري في الوقت الحالي شأنه شأن كافة اقتصادات العالم، ومع تأثر دخول الأفراد سلبا يشكل ذلك تهديدا كبيرا لمعدل الادخار المحلي.

وبلغ معدل الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري، نحو 12% في الفترة يوليو – ديسمبر 2019، بحسب آخر نشرة إحصائية شهرية صادرة عن البنك المركزي المصري.

وسط إجراءات لرفع الصادرات وترشيد الواردات

42% من الأصوات: هدوء مرتقب في حركة التجارة الخارجية

اتجاه حركة التجارة الخارجية

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع
عدد الأصوات	31	27	42

توقع 42 مشاركا في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة «حابي» أن تشهد التجارة الخارجية لمصر تراجعا خلال العام المالي المقبل، فيما رأى 31 مشاركا أنه من المتوقع أن تشهد المعدلات نموا، وفيما يتعلق باستقرار المعدلات فإن 27 صوتا رجحوا إمكانية حدوثه.

وتعمل الحكومة ممثلة في وزارة التجارة والصناعة على الدفع بمعدلات التصدير خلال السنوات الأخيرة، والحد من الاستيراد لضبط الميزان التجاري، إلا أن التحديات ازدادت خلال الآونة الأخيرة، في ظل الإجراءات التي اتخذتها كافة دول العالم للحد من انتشار فيروس كورونا.

وبحسب ما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قبل أيام فإن قيمة التجارة الخارجية غير البترولية لمصر خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الجاري تراجعت 16%، لتسجل 27.5 مليار دولار في مقابل 32.7 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ولفت الجهاز إلى أن قيمة واردات مصر غير البترولية انخفضت بنسبة 21% خلال الفترة من يناير إلى أبريل الماضي مسجلة 18.8 مليار دولار، في مقابل 23.8 مليار دولار خلال نفس الفترة عام 2019.

وتمثلت أبرز الدول التي انخفضت الواردات المصرية منها، الصين، حيث سجلت وارداتنا منها 3 مليارات دولار مقابل 4.1 مليار دولار، تليها الولايات المتحدة الأمريكية مسجلة 1.3 مليار دولار مقابل 1.8 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2019 ، ثم ألمانيا والتي سجلت وارداتنا منها 1.1 مليار دولار مقابل 1.4 مليار دولار خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2019.

في مواجهة تداعيات كورونا

42% يؤكدون أن الحكومة ساندت القطاع الخاص بحدود

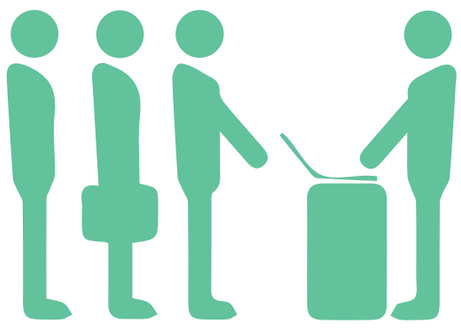

هل لاقى القطاع الخاص المساندة اللازمة من الحكومة لمواجهة تداعيات كورونا؟

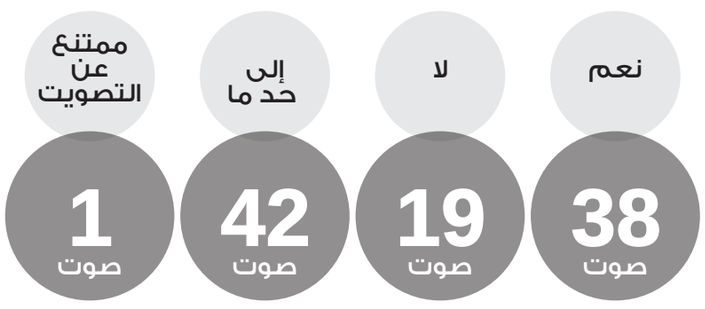

صوت 42 من المشاركين في استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة «حابي» لصالح اختيار «إلى حد ما»، كإجابة على سؤال مدى مساندة الحكومة للقطاع الخاص في مواجهة تداعيات كورونا.

فيما جاءت أراء 38 مشاركا حاسمة بأن القطاع الخاص لاقى بالفعل المساندة التي يحتاجها، بينما أكد 19 مشاركا أن الشركات لم تلاق المساندة اللازمة، وامتنع مشارك وحيد عن التصويت.

وخلال الأسابيع الماضية أعلنت الحكومة والبنك المركزي عن عدة إجراءات قالا إن الهدف منها هو الوقوف إلى جانب شركات القطاع الخاص للحد من تأثيرات مواجهة فيروس كورونا، تمثل أبرزها في المبادرات التي أطلقها البنك المركزي لمساندة قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والمقاولات، مع خفض الفائدة بنحو 3% دفعة واحدة.

أما إجراءات الحكومة فتضمنت خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة إلى 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية، وخفض أسعار الكهرباء لصناعة الجهد الفائق والعالي والمتوسط بقيمة 10 قروش للكيلو وات ليبلغ 1.08 جنيه للكيلو وات، وتوفير نحو 3 مليارات جنيه للمصدرين حتى نهاية يونيو 2020 لسداد مستحقات برنامج دعم الصادرات.

كما أصدرت وزارة المالية قرارا برفع الحجز حال التزام الممول بسداد نسبة 1% من قيمة المديونية المحجوز بها إذا كانت المديونية بناءً على ربط لعدم الطعن بجميع حالاته وحال التزام الممول بسداد نسبة 5% من قيمة المديونية المحجوز بها إذا كانت المديونية واجبة الأداء.

تحت ضغط كورونا

43% تراجع اتجاه حركة الاستهلاك في السلع والخدمات

اتجاه حركة الاستهلاك على السلع والخدمات

الاختيارات	نمو	استقرار	تراجع
عدد الأصوات	30	28	42

استبعد 43% من المشاركين في استبيان جريدة حابي أن يحدث نمو في حركة الاستهلاك على السلع والخدمات خلال العام المالي القادم 2021/2020، بسبب انخفاض الطاقة الإنتاجية لبعض الشركات والمصانع خلال أزمة تفشي فيروس كورونا.

في حين اختلف 30% مع السيناريو الأول والذي اتجه نحو التراجع، وتوقعوا أن يشهد الاستهلاك على السلع والخدمات نموًا خلال العام القادم بسبب إجراءات الحظر التي اتخذتها الدول لمواجهة تفشي كورونا ومن ضمنها مصر.

ووجدوا أن الحظر ساهم في نمو الحركة الشرائية للمستهلكين تجاه السلع والخدمات.

وفضل الباقون وعددهم 28 صوتًا أن يتخذوا موقفًا حياديًا بين السيناريوهين المطروحين، مرجحين أن تستقر معدلات الاستهلاك عند مستوياتها دون تغيير، لافتين إلى أن كورونا لم تكن عائقًا أمام المواطنين لتلبية احتياجاتهم.

الجدير بالذكر، أن حجم تصدير واستيراد السلع قد شهد انكماشًا بشكل محلوظ إلى أقل مستوى في 4 سنوات جراء التداعيات الاقتصادية التي تسبب بها فيروس كورونا، وذلك بحسب بيانات منظمة التجارة العالمية.

ومن المتوقع استمرار انكماش حركة التجارة حتى الربع الثاني من 2020.

وأظهر مقياس تجارة السلع التابع للمنظمة تسجيل مستوى 87.6 وهو ما يشير إلى انكماش، حيث إنه أقل من حدود الـ 100 نقطة.

الاولى

الأنشطة المالية غير المصرفية للاولى

التأجير التمويلي

التخصيم

تمويل الصناعات الصغيرة و المتوسطة

تمويل التشطيب

التمويل العقاري

الإستثمار العقاري

١٩٩٩٦

www.aloula-eg.com

www.HAPIJOURNAL.com

حابي
الأخيرة

الأحد 14 يونيو 2020 | 22 شوال 1441 | Sunday 14 June 2020

www.HAPIJOURNAL.com

إهداء إلى
حبيب الجميع
محسن عادل

رثاءٌ أخيرٌ

لا يوجدُ أجمل من أن نُهدي عددنا المئوي الأول الذي يتزامنُ صدوره مع مرور عامين على تأسيسِ جريدة حابي، إلى واحدٍ من هؤلاء الكثيرين الذين وقفوا بجوارنا في لحظة الانطلاقِ التي كانت ذاخرةً بالتحديات والصعاب.. إلى محسن عادل، الأخ والصديق.

ما الرثاء؟ درجاتُ سُلّم، أو خرزاتُ مسبحة، تدنو بك إلى لحظة موعودة، لَحظة الأجل، أو الرثاء الأخير. كنا ننتظرُ مقاله الاحتفالي في عددنا الخاص، واستمارةَ مشاركته في الاستبيانِ المنشورِ به. ولكن وصلنا خبرٌ عنه وليس منه، خبرٌ أخير لأكتبَ ما أظنّه مجددًا.. رثاءً أخيرًا.

اليوم يا صديقي كان يجب أن يكون جميلًا، هو ذكرى فرحتك معي بعددنا الأول يوم مؤتمرنا الأول، كنا جالسيْن لا يفصلُ بيننا شبرٌ، نتهامسُ ونبتسم.

عذرًا يا صديقي، لا أملكُ إلا الدعاءَ لك بدوامِ الابتسامِ في مكانٍ أفضل وأجمل لا تعرفُ فيه حزنًا ولا تشعرُ فيه بألم رثاء عزيز.

هذه المقالةُ يا صديقي كان لها ترتيبٌ آخر وأفكارٌ أخرى، كنتُ سأتحدثُ فيها عن الجهدِ المبذولِ من فريق حابي على مدارِ العامين الماضيين، والإعدادِ لهذا الإصدار.

كنتُ سأعلنُ فيها عن إطلاقِ تطبيق حابي، كنتُ سأبرز فيها عنترية مقاومة التحدي، وصيد الفرص، كنتُ سأشكرُ فيها كلَ من وقف معنا ومن تخلى عنا، كنت سأعبرُ فيها عن حبي لأبي وأمي وأسرتي وأصدقائي. كانت مقالةً احتفاليةً بامتياز.

لا أقولُ إني لا أريدُ الاحتفالَ، ولكن لا أستطيع.

إلى لقاءٍ.

عن فريق حابي
أحمد رضوان